جـــامعة الأزهـــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

توجيه الانتقادات المذكورة في ترجمة الإمام حَمْزَة بن حَبِيبٍ الزَّيَّات

دراسة تحليلية

إعداد

أيمن أحمد إبراهيم إمبابي
الأستاذ المساعد بقسم: القرآن الكريم وعلومه،
كلية: الدراسات الإسلامية، فرع موريتانيا، الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا الأمريكية.

٤٤/١٤٤٥هـ = ٢٠٢٣م

توجيه الانتقادات المذكورة في ترجمة الإمام حَمْزَة بن حَبِيبٍ الزَّيَّات- دراسة تحليلية

أيمن أحمد إبراهيم إمبابي.
الأستاذ المساعد بقسم: القرآن الكريم وعلومه، كلية: الدراسات الإسلامية، فرع موريتانيا، الجامعة الإسلامية بولاية منيسوتا الأمريكية.
البريد الإلكتروني/ embaby1441@gmail.com

ملخص البحث:

تكمن أهمية البحث في تعلقه بترجمة الإمام حَمْزَة بن حبيب الزّيّات، أحد أصحاب القراءات العشر المتواترة، وهو أيضًا عالم مشارك في عدة فنون: كالقراءات، والحديث، واللغة، والفرائض، وترجمته محطٌ أنظار الباحثين في هذه الفنون. والبحث يتعرض بالدراسة والتحليل لما قيل فيه وفي قراءته من علماء كبار لهم مشاركة في عدة فنون، إلا أنهم لم يتلقوا عنه القراءة مباشرة، وكثير منهم لم يعاصره. واتبع الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، بحيث استوعب دراسة ما قيل في الترجمة، ثم قام بتوجيه الأقوال بما يناسبها بعد التأكد من ثبوت صحتها عن قائليها. ومن النتائج الهامة التي توصل إليها الباحث: أن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بأي نوع من أنواع الأداء عن بقية القراء العشرة، بل أدى ما تحمَّله بسنده، كما أنه كان ينهى طلابه عن المبالغة في الأداء، فلا يصح إلزامه بأخطاء لم يرتكبها، بل ثبت أنه كان ينهى عنها. كما أثبت الباحث رجوع بعضهم عن النقد بعد علمه بصحة هذه القراءة، وقد ورد ذلك عن الإمام أحمد بن حنبل- رحمه الله، وأوصى الباحث بتعزيز ثقافة الدراسات البينية بين الباحثين في أقسام العلوم الشرعية، خاصة في تراجم العلماء متعددي الفنون؛ للوصول لتصور كامل لما انتقد عليهم، ومن ثم الحكم الصحيح عليها. والله المُوفِّق.

الكلمات المفتاحية: حمزة – القراءات- متواترة- شاذة- الإمالة- السكت.

Title

Aiman bn Ahmad bn Ibrahim Embaby. :.Name
Department of: The Holy Qur'an and Uluumuhi (sciences of the Qur'an)
Faculty of: Islamic studies, Mauritania Branch, Islamic.
University of :Minnesota America
Email: embaby1441@gmail.com

Ahstraet

Biography of Imam Hamza All_Zayyad and Contrastive Criticism towards his works

The work focuses on the biography of Imam Hamza All_Zayyad and seeks to bring out contrastive criticism towards his works. The research analytically looks at the criticism of learned personnel towards the works of Imam Hamza and justifies the criticism. The importance of the research is that it specifically focuses on Imam Hamza al_Zayyad who is of the ten best reciters of Qur'an such as Nafi'u All_Madani and Asim All_Qufi. His own qira'a is called Hamza where when one comes to sound hamza he pauses. He had also done well in other fields of knowledge such as Hadith, inheritance etc. This has made his life a researchable area for researchers to explore. So this research deals with bringing out what known Islamic teachers said about him even though most of them are directly his students so they did not exactly know him. The researcher uses inductive and analysis method where he brought what the scholars said and discussed it in the research after fishing what they said from a published text. The research has found that Imam was not the only that used and imposed that qira'a that is known with, he taught whatever he taught with its chain to avoid being accused of the one that created it, he also warned his students to stop using what is not genuine. Some scholars withdrew their criticism on him after realising that his qira'a is genuine such as Imam Ahmad. The research recommends that researchers should undertake researches on Biography to clear the air on certain issues.

Keywords: Hamzah- Qiraat- Frequent - abnormal - tilting – silence.

المقدمة:

لا يخفى أن نقد بعض علماء المسلمين لقراءة من القراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول قد يَستغله أعداء الدِّين للطعن في القرآن الكريم، بدعوى أن علماء الإسلام أنفسهم قد قاموا بنقدها، ومن هنا يتضح أهمية تجلية تلك المآخذ العلمية والرد عليها؛ قطعًا للطريق على من يريد التذرع بها لنيل مأربه بالتشكيك في القرآن الكريم؛ سعيًا منه لصرف عوامِّ أهل الإسلام عن التمسك به وبأحكامه القطعية.

لذا قصدت في هذا البحث أن أُبيِّن مجمل ما انتُقد على الإمام حَمْزَة؛ إسهامًا في النصيحة لكتاب الله عز وجل، وأئمة إقرائه، وبيانًا لوَجْه تلك القراءة المتواترة وحُجيتها، وردًّا للمطاعن التي قد يتمسك بها من ساء قصده، أو قَلَّ حظه من العلوم، والله أسال القبول والإخلاص، وأن ينفع بالصواب من هذا العمل.

مشكلة البحث:

الخلاف في تواتر قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات خلاف سابق على الإجماع الذي استقر عليه العمل، ولكن أبقت لنا كتب التراجم وغيرها على اختلاف فنون مصنفيها أقوال العلماء المتقدمين على هذا الإجماع ممن وجه النقد لشخص الإمام حَمْزَة أو لقراءته، وما زالت هذه الأقوال يتناقلها أصحاب الفنون كلٌّ في فنه، دون النظر العميق في باقي الفنون التي تشاركه ذات الموضوع، ولا يتأتى إيضاح الصورة المشرقة لهذا العَلَم الكبير إلا بجمع ما قيل في تلك المصادر ومعرفة دوافعه، والتوجيه الصحيح له ما أمكن ذلك.

أهمية الموضوع:

١- قطع الطريق على أعداء الدِّين الذين يطعنون في القرآن الكريم عن طريق التشكيك في صحة بعض القراءات المتواترة، بدعوى أن علماء الإسلام أنفسهم قد قاموا بنقدها.

٢- إبراز منزلة الإمام حَمْزَة، وقراءته بين القراء والقراءات المتواترة.

٣- تقرير أن الخلاف في قبول قراءة الإمام حَمْزَة خلاف تاريخي مضى عليه الزمن وتساقط، واستقر الإجماع على قبول قراءته.

أسباب اختيار الموضوع:

١- قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات أكثر قراءة طُعِن فيها مِن بين القراءات العشر.

٢- تناقل بعض طلَبة العلم ما نُقِلَ من كراهة بعض السلف لقراءة الإمام حَمْزَة، دون الوقوف على صحته أو دوافعه.

٣- تصريح بعض طلَبة العلم بما في نُفُوسهم من الوحشة بالصلاة بقراءة الإمام حَمْزَة؛ بسبب ما قيل فيها، مع تيقنهم بأنها من القراءات العشر المتواترة.

الدراسات السابقة:

توجد مجموعة من الأبحاث المتخصصة في ذات الموضوع، وأشير إلى ما وقفتُ عليه منها:

١- رد الكلام والشُبُهات عن قراءة من المتواترات في الرد على الطعن في قراءة الإمام حَمْزَة الكوفي؛ للشيخ: السيد بن أحمد عبد الرحيم[(١)].

وقد تناول ردودًا إجماليَّة على من طعن في قراءة حَمْزَة، وذكر الأبواب التي طُعِن عليه فيها.

٢- قراءة حَمْزَة ورد ما اعتُرِض به عليها؛ للشيخ: عبد الله بن صالح بن محمد العبيد[(٢)].

وقد أوْرَدَ أربعة اعتِراضات على قراءة حَمْزَة؛ ثم أجاب عنها باختصار، هي:

أ- الاعتراض على الإمام حَمْزَة نفسه.

ب- الاعتراض على قراءته عامَّة، وبعض أبواب من الأصول خاصة.

ت- الاعتراض على بعض قراءته في فرش الحروف، ومثَّل لها بمثالٍ واحد فقط، وهو قراءة﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بالخَفْض.

ث- الاعتراض بأن في قراءة حَمْزَة وغيره ما ليس بمتواتر.

---

(١) طبعة أولىٰ عام ١٤٢٥ه بدون دار نشر، بالتعاون مع قسم التوعية الإسلامية بإدارة التعليم بمحافظة بيشة.

(٢) الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة الأولىٰ عام ١٤٢٧ه.

٣- قراءات الإمام حمزة والانتصار لها؛ للأستاذ الدكتور: سامي عبد الفتاح هلال [١].

وقد استقصى الروايات والطرق التي جاءت منها قراءة الإمام حَمْزَة، وما انفرد بها من أول القرآن إلى آخره، ثم التي وافقه فيه أحد القُرَّاء الثلاثة المتممين للعشرة، وذكر المواضع التي وقع فيها التلحين من قراءته إجمالاً، ثم ذكر أقوال العلماء في الدِّفاع عن القُرَّاء السبعة وقراءاتهم، وذكر أسباب اختلاف القُرَّاء والنُّحاة.

٤- القراءات المنتقدة على الإمام حَمْزَة والرد على منتقدها وبيان وجهها. للدكتور: سالم بن غرم الله الزهراني [٢].

جَمع فيه المواضع المنتَقَدة من قراءة حَمْزَة في أبواب الأصول، وفي فرش الحروف، ورد المطاعِن عنها، مع الاختصارِ في المقدّمات؛ كترجمته ومكانة قراءته.

٥- تأملات في قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات؛ للشيخ: وائل الحمدي [٣].

وقد وَجَّه الباحث كل ما انتُقِد من قراءة حَمْزَة أصولاً وفرشًا فيما خالف فيه حفصًا، مع جودة في أسلوب العرض والتحليل.

هذا بالإضافة لما هو منثور في كتب القراءات وتوجيهها، والتفاسير، وعلوم القرآن، واللغة، وكتب التراجم على اختلاف أنواعها، كتراجم القراء، والأدباء، وطبقات رواة الحديث، وكثير من هذه الكتب تذكر ما قيل في ترجمة حَمْزَة وقراءته ضمن تراجم أهل فنه، ولا تناقش الأقوال بل قد تكتفي بالنقل، وأحيانًا يكون هناك دفاع مجمل، وكل ذلك يرجع لمشرب المصنف ومنهجه.

حدود البحث:

تشمل حدود البحث استقراء ترجمة الإمام حَمْزَة وما قيل فيه من كتب تراجم رواة الحديث، وطبقات القراء، والنحاة، وكتب القراءات وتوجيهها، وتفسير القرآن الكريم، واللغة العربية-قدر الطاقة.

---

(١) الناشر: دار الصحابة للتراث – طنطا، الطبعة الأولىٰ عام ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢) بحث منشور في موقع الألوكة بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٤٣٢ه.

(٣) الناشر: مكتبة السنة- القاهرة، الطبعة الأولىٰ عام ١٤٣٦ه.

المنهج العلمي المتبع في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، بحيث أستوعب دراسة ما قيل في الترجمة ثم أقوم بتوجيه الأقوال بما يناسبها، بعد التأكد من ثبوت صحتها عن قائليها.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس علمية:

❖ المقدمة، وتشتمل على:
- مشكلة البحث.
- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- حدود البحث.
- المنهج العلمي المتبع في البحث.
- خطة البحث.

❖ التمهيد، وفيه:
- ترجمة موجزة عن الإمام حَمْزَة الزَّيَّات.
- توجيه إجمالي لما قيل في انتقاد الإمام حمزة وقراءته المتواترة.

▪ الفصل الأول: الطعون التي ذُكرت في ترجمة الإمام حمزة، وفيها مبحثان:

• المبحث الأول: الطعون المجملة، وفيه ستة مطالب:
- المطلب الأول: وصف قراءته بالبدعة.
- المطلب الثاني: كراهية الصلاة بها.
- المطلب الثالث: إبطال الصلاة بها.
- المطلب الرابع: تمني تعزير من يقرأ بها.
- المطلب الخامس: وصفها بالخروج عن قواعد اللغة العربية، وتمني زوالها من الكوفة:
- المطلب السادس: انتقاد أوجه الأداء إجمالا بقراءة الإمام حمزة دون ذكر مأخذ معين.

• المبحث الثاني -النقد الخاص ببعض أوجه الأداء بقراءة الإمام حمزة الزيات، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الإمالة.
- المطلب الثاني: أوجه الأداء التي نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل كراهته لها.
- المطلب الثالث: الكلمات الفرشية التي انفرد بها الإمام حمزة.

▪ الفصل الثاني: دراسة مقارنة لأوجه الأداء المنتقدة على الإمام حَمْزَة، وفيه مبحثان:

• المبحث الأول: التفريق بين الاختلاف اللفظي، والاختلاف الأدائي في القراءات.
• المبحث الثاني: أوجه الأداء المنتقدة على الإمام حَمْزَة، وذكر من شاركه فيها من القراء، وفيه خمسة مطالب:

○ المطلب الأول: (الإدغام).
○ المطلب الثاني: (الإمالة).
○ المطلب الثالث: (المد المشبع).
○ المطلب الرابع: (تغيير الهمز).
○ المطلب الخامس: (السكت).

- الخاتمة، وفيها:

❖ أهم النتائج.
❖ والتوصيات.

والفهارس، وتشمل:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

أولاً - ترجمة موجزة للإمام حَمْزَة الزَّيَّات (٨٠هـ -١٥٦هـ).

اسمه، ونسبه، وكنيته، وطبقته: هو: حَمْزَة بنُ حَبِيب بنِ عُمَارَةَ بنِ إسماعيلَ التَّيْمِيُّ ولاءً الكوفي، مَوْلى لِآلِ عِكْرِمَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ، يُكْنَى أَبَا عُمَارَةَ، ويُلقَّب بالزَّيَّات؛ لأنه كان يَتَّجر فيه [١].

قال الذهبي: " وُلِد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسِّن، فلعله رأى بعضهم" [٢]. والراجح أنَّه من طبقة كبار أتباع التابعين.

مكانته العلمية وصفاته: جد وتعب في ضبط القرآن وتحصيل العلوم المختلفة، حتى صار إمامًا يشار إليه بالبنان، ويَعرف قدرَه شيوخُه قبل تلاميذه.

قال أبو عمر الدوري: حدثنا أبو المنذر يَحيى بن عقيل، قال: ﴿كان الأعمش إذا رأى حَمْزَة قد أقبل، قال: هذا حبر القرآن" [٣]، وقال الثوري: "ما قرأ حَمْزَة حرفًا إلا بأثر" [٤].

وقال محمد بن الهيثم: "أدركت الكوفة ومسجدها الغالب عليه قراءة حَمْزَة الزَّيَّات" [٥].

وقال أبو عبيد: "حَمْزَة هو الذي صار عُظْمُ أهلِ الكوفة إلى قراءته، غير أن تُطبق عليه جماعتُهم" [٦]، وقال ابن النديم: "وكان فقيهًا" [١].

---

[١] الثقات لابن حبان (٦/ ٢٢٨) رقم ٧٤٨٤، رجال صحيح مسلم (١/ ١٤٧) رقم ٢٩٢، وفيات الأعيان (٢/ ٢١٦)، أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار (ص ٣٠٥)، معجم الأدباء (٣/ ١٢١٩)، تهذيب الكمال (٧/ ٣١٦)، معرفة القراء الكبار (ص١١١) رقم ٤٣، سير أعلام النبلاء (٦/ ٥٣٠) رقم ١٠٣٩، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٦٣) رقم ١١٩٠، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧) رقم ٣٧، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (١/ ٢٤٤) رقم ٥١٣، الأعلام (٢/ ٢٧٧).

[٢] معرفة القراء الكبار (ص١١٢) رقم ٤٣.

[٣] معرفة القراء الكبار(ص١١٣) رقم ٤٣.

[٤] سير أعلام النبلاء (٦/ ٥٣٠) رقم ١٠٣٩.

[٥] تاريخ الإسلام (٤/ ٤١) رقم ٢٦.

[٦] معرفة القراء الكبار (ص١١٣) رقم ٤٣.

وقال الذهبي: "وكان إمامًا حجة قيّمًا بكتاب الله تعالى، حافظًا للحديث، بصيرًا بالفرائض، والعربية، عابدًا خاشعًا قانتًا لله، ثخين الورع عديم النظير" [٢].

وقال عبد الله بن موسى: "كان حَمْزَة يُقرئ القرآن حتى يتفرق الناس، ثم ينهض فيصلي أربع ركعات، ثم يصلي ما بين الظهر والعصر، وما بين المغرب والعشاء، وحدثني بعض جيرانه أنه لا ينام الليل، وأنهم يسمعون قراءته يُرتِّل القرآن" [٣].

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي -رحمه الله:

وَحَمْزَة مَا أَزْكاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ ... إِمَامًا صَبُورًا لِلقُرانِ مُرَتِّلَا [٤].

شيوخه.

تلقّى الإمام حَمْزَة القرآن الكريم والحديث الشريف على عدد من الشيوخ من مختلف طبقات التابعين حتى طبقة أقرانه، وكل من ترجم له -فيما رأيت- ذكر عددًا من شيوخه دون أن يستوعب، وأكثرهم عددًا الحافظ المزي؛ حيث ذكر في ترجمته ستة وعشرين شيخًا، وقد حاولت استقصاء شيوخ الإمام حَمْزَة ، مع دراسة طبقات الرواة عنهم، فتبيّن لي أن عدد شيوخه في القراءة تسعة، وفي الحديث واحد وأربعون شيخًا، أما روايته عن الصحابة فهي غير محفوظة، وإن كانت ممكنة.

أشهر شيوخه في القراءة:

١. طلحة بن مُصرِّف بن عمرو بن كعب اليامي أبو محمد الكوفي (ت ١١٢ه).
٢. عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبو إسحاق السّبيعِي الكوفي (ت ١٢٦ه)، وهو شيخه في الحديث أيضًا.
٣. حُمْران بن أَعْيَن مولى بني شَيبان أبو حَمْزَة الكوفي (ت ١٢٩ه).
٤. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عبد الرحمن قاضي الكوفة (ت ١٤٨ه).

---

[١] الفهرست (ص ٤٨).

[٢] معرفة القراء الكبار (ص١١٢) رقم ٤٣.

[٣] معرفة القراء الكبار (ص١١٥) رقم ٤٣.

[٤] متن الشاطبية (ص٣) برقم ٣٧.

٥. سُليمان بن مِهران الأَعمش أبو محمد الأسدي الكَاهلي الكوفي (ت ١٤٨ه)، وهو شيخه في الحديث أيضا.

أشهر تلاميذه الذين أتقنوا عنه القراءة:

١. سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي الإمام المُحَدِّث (ت ١٦١هـ).

٢. سَلاَّم بن سُلَيْم الحنفي مولاهم أبو الأَحْوص الكوفي المقرئ المُحَدِّث (ت ١٧٩ه).

٣. علي بْن حَمْزَة بن عبد الله بن فيروز، أَبُو الحسن الأسدي مولاهم المعروف بالكسائي المقرئ النحوي المُؤَدِّب (ت ١٨٢هـ).

٤. سُليم بن عيسى بن سُليم بن عامر بن غالب الحنفي مولاهم أبو عيسى، ويُقال أبو محمد الكوفي المقرئ (ت١٨٨ه).

٥. حسين بن علي الجعفي مولاهم أبو عبد الله الكوفي المقرئ المُحَدِّث (ت٢٠٣ه).

درجته في الحديث:

الذي يترجح من مجموع أقوال النقاد، أنه في درجة الثقة.

وهو قول كبار النقاد مثال: أحمد [١]، وابن معين [٢].

ولكن نظرا لحكم بعض المتشددين كالإمام النسائي له بدرجة أقل من درجة الثقة، حيث قال: "ليس به بأس" [٣]، ونسبة بعض المعتدلين المتأخرين إليه بعض الوَهم، كالحافظ ابن حجر، حيث قال: "صدوق زاهد، ربما وهم" [٤]، وجمعًا بين الأقوال فالأنسب أن يُجعَل في المرتبة المتوسطة من درجة الثقة.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال- رواية المروذي (ص ٨٦) رقم ١٨٦، الجرح والتعديل (٣/ ٢١٠) رقم ٩١٦، تهذيب الكمال (٧/ ٣١٦)، بحر الدم (ص ٤٦) رقم ٢٣٤.

(٢) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٣٣٤) رقم ١٦١٢، (٣/ ٥٥٦) رقم ٢٧٢٨، سؤالات ابن الجِنّيد (ص ٣٦٦) رقم ٣٨٧، الجرح والتعديل (٣/ ٢١٠) رقم ٩١٦، تهذيب الكمال (٧/ ٣١٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٩٢) رقم ٣٨، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧) رقم ٣٧.

(٣) تهذيب الكمال (٧/ ٣١٦)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٩٢) رقم ٣٨ ، تاريخ الإسلام (٤/ ٤١) رقم ٢٦، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧) رقم ٣٧.

(٤) تقريب التهذيب (ص ١٧٩) رقم ١٥١٨.

ثانيا - التوجيه الإجمالي لما قيل في انتقاد الإمام حمزة، وقراءته المتواترة.

يمكن لنا وقد استقر الإجماع على إمامة حمزة الزيات وتواتر قراءته أن نلتمس العذر لعلماء السلف السابقين على هذا الإجماع، والذين نُقل عنهم كراهة قراءة الإمام حَمْزَة، أو الطعن فيها، فالظن بهم أنهم ما حملهم على هذا إلا غيرتهم على كتاب الله تعالى، والنصح له، ولعامة المسلمين، ولا شك أن لهم عند من جاء بعدهم من أهل التخصص والإنصاف عدة وجوة من العذر، أذكر ما ظهر لي منها، وهي:

١. **ظنهم أن هذه القراءة شاذة غير متواترة** [(١)].

خاصة في ذلك الزمن الذي شاع فيه الاختيار في القراءة [(٢)]، ولم يكن استقر الإجماع على كل القراءات المتواترة المعروفة الآن [(٣)].

---

(١) يقول أبو شامة :"فكل قراءة: ١- ساعدها خط المصحف، ٢-مع صحة النقل فيها، ٣- ومجيئها علىٰ الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلت هذه الأركان الثلاثة أُطلِق علىٰ تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة" المرشد الوجيز (ص ١٧٢)، ويقول النويري: "وإذا اجتمعت الأركان الثلاثة في قراءة فلا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب علىٰ الناس قبولها، سواء نقلت عن السبعة، أو العشرة، أو غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتىٰ اختل ركن من هذه الثلاثة أُطلِق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عن أكثر منهم، هكذا قال الحافظ أبو عمرو الداني، والإمام أبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرَف عن أحد منهم خلافه" شرح طيبة النشر له (١/ ١١٣).

(٢) الاختيار في القراءة وحوادث الاعتراض علىٰ بعض القراءات الصحيحة وقعت بدايتها في عصر النبوة من بعض الصحابة الكبار، وأشهر ما يُذكَر في ذلك قصة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم في قراءته لسورة الفرقان، (صحيح البخاري – كتاب: فضال القرآن – باب: أُنزِل القرآن علىٰ سبعة أحرف رقم4992)، (صحيح مسلم- كتاب: صلاة المسافرين- باب: بيان أن القرآن أنزل علىٰ سبعة أحرف وبيان معناه رقم ٨١٨).

(٣) يمكن القول إن بداية عصر استقرار الإجماع في القراءات كان في زمن الإمام أبي بكر بن مجاهد المتوفىٰ (٣٢٤هـ)، وإن كان موجودًا قبله، وقد ألف كتابه "السبعة في القراءات المتواترة"، وكتابه "الشواذ"، وبهما تنوعت القراءات القرآنية إلىٰ أكثر من نوع، وأعظم أنواعها القراءات المتواترة، والتي يقابلها القراءات الشاذة. انظر بحث محكم بعنوان القراءات الشاذة: أحكامها وآثارها، د. إدريس حامد محمد، جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم (٢٠١)، عام (٢٠٠٣م)، وكتاب القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، د حمدي سلطان العدوي (ص ٣٧).

وتعريف الاختيار عند القراء المتقدمين: هو أن يأخذ القارئ من مجموع القراءات التي رواها-عن شيوخه- حروفًا يفضلها، لسبب يذكره، أو لا يذكره، قد يكون حرف منها من قراءة، في حين يكون الحرف الآخر من قراءة أخرى، وهكذا إلى آخر القرآن الكريم [1].

يقول الإمام الذهبي: "قد انعقد الإجماع بأخرة على تلقى قراءة حَمْزَة بالقبول، والإنكار على من تكلم فيها، فقد كان من بعض السلف في الصدر الأول فيها مقال" [2]

٢. إن أنكارهم منصب على الاختلاف الأدائي الخاطئ، الذي نسبه البعض لقراءة حَمْزَة، وليس قصدهم الإنكار على القراءة المسندة.

٣. وسيأتي من كلام العلماء ما يشهد لهذا الأمر.

٤. تعصب بعض علماء اللغة لقواعدهم ومدارسهم النحوية ورفضهم لما خالفها.

٥. كتعصب علماء اللغة بمدرسة البصرة ضد علماء اللغة بمدرسة الكوفة، والتي كان رئيسها الإمام الكسائي تلميذ الإمام حمزة الزيات.

٦. عدم تخصص بعض من طعن في قراءة الإمام حمزة في علم القراءات، وعدم معرفته بأصول هذا الفن.

❁❁❁

(١) يُنظر: مقدمة تحقيق د/ أحمد نصيف الجنابي لكتاب (قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين – للأندرابي ص ٢٨، ٢٩)، وكتاب الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات، دكتور أمين بن إدريس فلاته ص ٣٤.

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٥).

الفصل الأول: الطعون التي ذكرت في ترجمة الإمام حمزة الزيات.

المبحث الأول: الطعون المجملة.

- **المطلب الأول: وصف قراءته بالبدعة.**

نُقل عن الإمام المقرئ عبد الله بن إدريس الأودي أبي محمد الكوفي (ت ١٩٢ ه) [١]، أن قال: "ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحَمْزَة إنه صاحب سنة" [٢].

ونقل الحافظ الفسوي بسنده، والذهبي عن المقرئ أبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي (ت١٩٣ه) [٣]، أنه قال: "قراءة حَمْزَة الزَّيَّات بدعة" [٤]، وذكرها الحافظ ابن حجر، ولفظه: "قراءة حَمْزَة عندنا بدعة" [٥].

التوجيه:

أولا- ما ذكر عن عبد الله بن إدريس الأودي أبو محمد الكوفي، وهو الإمام العلم الحجة، أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم المدني، وسليمان الأعمش الكوفي، قال يحيى بن أكثم: سمعت الكسائي يقول: "قال لي هارون: من أقرأ من رأيت؟ قلت: عبد الله بن إدريس" [٦].

وسبق نقل الذهبي عن ابن إدريس قوله: "ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحَمْزَة إنه صاحب سنة" [٧].

والجواب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن ابن إدريس إنما أنكر قراءة حَمْزَة التي تخالف القراءة

---

(١) "ثقة فقيه عابد، روى له الجماعة" تقريب التهذيب (ص ٢٩٠) رقم ٣٢٠٧.

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٢) رقم ١٢، ميزان الاعتدال (١/ ٩٠٩) رقم ٢٢٩٩.

(٣) "ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، روى له الجماعة". تقريب التهذيب (ص٩٢) رقم ٧٩٨٥.

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥٦)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٤) رقم ١٢٠، (٩/ ٤٢) رقم ١٢، ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٩) رقم ٢٢٩٩،

(٥) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨) رقم ٣٧.

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٠٩) رقم ١٧٤٢.

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٢) رقم ١٢، ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦) رقم ٢٢٩٩.

التي تلقاها عن نافع، وابن كثير؛ لظنه أنها شاذة وليست متواترة، وكان ذلك قبل استقرار الإجماع على قبولها.

قال الذهبي: "اشتُهِر تحذير ابن إدريس من ذلك، والله يغفر له، وقد تلقى المسلمون حروفه بالقبول، وأجمعوا اليوم عليها "[1].

الوجه الثاني: حمل إنكار عبد الله بن إدريس لقراءة حَمْزَة الزَّيَّات على إنكار الأداء الخاطئ الذي نسبه البعض لقراءة حَمْزَة.

وهذا ما نقله ابن مجاهد، واعتمده ابن الجزري، فقد ذكر ابن مجاهد بسنده، عن محمد بن الهيثم قال: "واحتج من عاب قراءة حَمْزَة بعبد الله بن إدريس أنه طعن فيها، وإنما كان سبب هذا أن رجلاً ممن قرأ على سُليم[2] حضر مجلس ابن إدريس عبد الله، فقرأ، فسمع ابن إدريس ألفاظًا فيها إفراط في المد، والهمز، وغير ذلك من التكلف المكروه، فكره ذلك ابن إدريس وطعن فيه؛ قال محمد: وهذا الطريق عندنا مكروه مذموم، وقد كان حَمْزَة يكره هذا وينهى عنه، وكذلك من أتقن القراءة من أصحابه"[3] انتهى.

وقال السخاوي: "وأما عبد الله بن إدريس فإنه سمع من يقرأ، ويتجاوز الحد، وينسب ذلك إلى حَمْزَة، وحَمْزَة بريء منه، فقال ما قال، وكان ينبغي له أن يلعن من قرأ تلك القراءة التي سمع، ولا يلعن من قرأ بقراءة حَمْزَة، وقد قال شعيب بن حرب: "كنت ألوم من يقرأ بقراءة حَمْزَة حتى دخلت، فقرأت عليه، فلما رآه شعيب، وسمع قراءته رضيها، وقبلها، وكان يقول بعد ذلك لأصحاب الحديث: تسألوني عن الحديث، ولا تسألوني عن الدر، فقيل له: وما الدر؟ فقال: قراءة حَمْزَة "[4].

أما ما نقله الذهبي عن يعقوب بن شيبة، قال: سمعت علي بن

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٢) رقم ١٢، ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٦) رقم ٢٢٩٩.

(٢) سُليم بن عيسىٰ الحنفي الكوفي (ت ١٨٨هـ)، أتقن من نقل قراءة حمزة الزيات، وعليه قرأ خلف وخلاد راويا حمزة.

(٣) السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص 76)، غاية النهاية (١/ ٢٦٣) رقم ١١٩٠.

(٤) جمال القراء (ص ٥٧٠).

المديني، وجعل يذم قراءة حَمْزَة، وقال: إنما نزل القرآن بلغة قريش، وهي التفخيم، فقال له: بشر بن موسى: حدثنا نوفل، فقال ابن المديني: نوفل ثقة، قال: سمعت عبد الله بن إدريس يقول لحَمْزَة: اتق الله، فإنك رجل تتأله، وهذه القراءة ليست قراءة عبد الله ولا قراءة غيره. فقال حَمْزَة: أما إني أتحرج أن أقرأ بها في المحراب، قلت: لم؟ قال: لأنها لم تكن قراءة القوم. قلت: فما تصنع بها إذا؟ قال: إن رجعت من سفري لأتركنها. ثم قال ابن إدريس: "ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحَمْزَة: إنه صاحب سنة" (١).

فأني متوقف في تصحيح هذا السند، وذلك لثلاثة أسباب:

١- عدم توصلي لترجمة نوفل، إذ لم أجده في تلاميذ عبد الله بن إدريس الذين أخذوا عنه القرآن الكريم أو الحديث الشريف.

٢- عدم وجود متابع لنوفل على هذا النص.

٣- نكارة المتن أو شذوذه؛ إذ التسليم بهذا النص وما فيه من جواب حَمْزَة لابن إدريس يُعد إقرار منه على نفسه بعدم صحة قراءته أو اتصال سندها، وهذه نكارة في المتن تمنع من تصحيحه؛ إذ هي تعارض ما نُقِل عنه من عدم قراءته آية إلا بأثر، بل تعارض أيضًا كل ما ورد من طرق صحيحة تثبت اتصال سند حَمْزَة إلى رسول الله ﷺ.

وقد حاول فضيلة الشيخ عبد الله العبيد مشكورًا توجيه هذا النص توجيهًا سائغًا، فقال ما ملخصه:

١- قول حَمْزَة: "لم تكن قراءة القوم"، قال: يعني أصحاب الحديث.

٢- وقول ابن إدريس: " هذه القراءة ليست قراءة عبد الله ولا قراءة غيره"، قال: هذا نفي من ابن إدريس، ومن نَقَل القراءة بالسند مثبت؛ لأن معه زيادة علم.

٣- قول حَمْزَة: "أتحرج أن أقرأ بها في المحراب" قال: هذا من ورع حَمْزَة؛ تأليفًا للقلوب، وجمعا للكلمة.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٨) رقم ١٢.

٤- قول ابن إدريس: " ما أستجيز أن أقول لمن يقرأ لحَمْزَة: إنه صاحب سنة"، قال: هذا من اجتهاد ابن إدريس، والباعث له على ذلك تحرير كتاب الله عن وقوع الخطأ فيما يظنه كذلك، ولكن لما تعارض قوله مع قول أئمة القرآن قدَّمنا قولهم، ولا أدل على حفظ كتاب الله من بقاء قراءة حَمْزَة إلى اليوم محفوظة متصلة السماع، ولم يحصل لكلام ابن إدريس إلا أن جهله كثير من العلماء فضلا عن العامة، فأي الأمرين أحق؟ فرحم الله الجميع وحشرنا في زمرتهم" (١).

ثانيا- ما نقل عن الإمام أبي بكر بن عياش الأسدي الكوفي، وهو المشهور عند القراء باسم (شعبة)، وهو الراوي عن عاصم بن أبي النجود الكوفي، مع حفص بن سليمان، وفيه يقول الإمام الشاطبي – رحمه الله:

- فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ .... فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلَا.
- وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرِّضَا ..... (٢).

وابن عياش كما ذَكَر عنه أصحاب التراجم لم يقرأ إلا على عاصم بن أبي النجود، رغم أنه كان معاصرًا لحَمْزَة، بل ولشيخه الأعمش، وقد ذكر ذلك بنفسه، فقال: "إنما تعلمت من عاصم كما يتعلم الصبي من المعلم، فلقي مني شدة، فما أُحسِنُ غير قراءة عاصم" (٣).

وقد نَقَل السخاوي ما يدل على كراهته لكل قراءة تخالف ما تلقاه عن عاصم، وإن لم تكن قراءة حَمْزَة الزَّيَّات، قال السخاوي: "قال أبو بكر بن عياش: إمامنا يهمز﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]، فأشتهي أن أسد أذني إذا سمعته يهمزها" (٤).

والجدير بالذكر أن ابن عياش مشترك مع حَمْزَة والكسائي في كثير من الأصول، بل وفي فرش السور، حتى جعل لهم صاحبا الشاطبية والطيبة

---

(١) قراءة حمزة ورد ما اعتُرِض به عليها (ص ٤٣).

(٢) متن الشاطبية ص ٣ (البيت رقم ٣٥، ٣٦).

(٣) جمال القراء (ص ٥٦٢).

(٤) جمال القراء (ص ٥٦٣)، و﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ بهمزة ساكنة هي قراءة: "أبي عمرو، وحمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب، وخلف في اختياره". (شرح طيبة النشر لابن الجزري ص ٩٠)، (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص ٣٤٣).

رمز يجمعهم من كثرة الاتفاق بينهم [١]، وهو: كلمة (صحبة)، ويدخل معهم من طريق الطيبة الإمام خلف بن هشام في اختياره [٢].

قال الشاطبي- رحمه الله:

- وَذُو النَّقْطِ شِينٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَة ... وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ ثَلَا [٣].

وقال ابن الجزري- رحمه الله:

- وَهُمْ وَحَفْصٌ صَحْبُ ثُمَّ صُحْبَهْ ... مَعْ شُعْبَةٍ وخَلَف..... [٤].

وقد فسَّر الإمام السخاوي مقولة ابن عياش تفسيرًا حسنًا، فقال: "وأما قول أبي بكر بن عياش: "قراءة حَمْزَة بدعة"، فذلك مما لا يَضر، ولا يُعد طعنًا، فقد يُبتدع الشيء ويكون حسنًا؛ على أنه لم يَبْتَدِع ذلك، ولكنه رواه عن أئمته، على ما قدمناه، ولم يكن أبو بكر -رحمه الله -يَعْرِفُ غير قراءة عاصم، فلما سمع ما لم يعرفه أنكره، وسمَّاه بدعة" [٥].

كما نقل السخاوي وغيره عن أبي بكر بن عياش ثناء شيخه سليمان الأعمش على حَمْزَة الزَّيَّات، فقال: "وقال أبو بكر بن عياش: ذُكِرَ حَمْزَة عند الأعمش، فقال: ذاك تفاحة القراء وسىد القراء" [٦].

---

[١] شرح الفاسي على الشاطبية (١/ ١١٥)، مقدمة شرح الطيبة لابن الجزري البيت رقم (٥٤).

[٢] الوافي في شرح الشاطبية (ص ٢٩)، شرح طيبة النشر (ص ٢١).

[٣] متن الشاطبية (ص ٥) البيت رقم ٥٢.

[٤] متن طيبة النشر (ص٣٣) البيت رقم٤٣.

[٥] جمال القراء (ص ٥٧٠).

[٦] جمال القراء (ص567).

المطلب الثاني: كراهية الصلاة بقراءة الإمام حمزة:

نقل الإمام الفسوي بسنده، والذهبي عن حماد بن زيد أنه قال: "لو صلى بي رجل فقرأ بقراءة حَمْزَة لأعدت صلاتي»[(١)]. وزاد الذهبي فقال: "وثبت مثل هذا عن ابن مهدي"[(٢)].

ونقل الذهبي عن أبي داود في كتابه (الشريعة)[(٣)]، بسنده إلى سفيان بن عيينة، قال: "لو صليت خلف من يَقرأ بقراءة حَمْزَة لأعدت"[(٤)].

ويمكن أن يُحمل هذا القول على العذر الأول، وهو: ظنهم أنها قراءة شاذة غير متواترة، وسيأتي معنا- إن شاء الله -حكم الصلاة بالقراءات الشاذة.

ونلاحظ هنا فائدة جليلة، أن كلاً منهم قال: "لأعدت صلاتي"، ولم يقل لأمرت الإمام ومن صلى معه بإعادة الصلاة، وهذا يدل على أخذه بالورع لنفسه، دون أن يلزم به غيره، مما يدل على أنه لم يجزم أن الصلاة بها باطلة.

كما أنه ليس لنا الآن أن نقتدي بحماد بن زيد، ولا عبد الرحمن بن مهدي، ولا سفيان بن عيينة أو غيرهم من الأئمة المتقدمين في هذا القول بعد أن استقر الإجماع على تواتر قراءة الإمام حَمْزَة، وتلقتها الأمة بالقبول.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٥٦).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٣) رقم ١٢٠.

(٣) سليمان بن الأشعث السجستاني أبو بكر البغدادي (ت٣١٩ه)، صاحب السنن، "ثقة حافظ مصنف". تقريب التهذيب (ص٢٥٠) رقم ٢٠٣٣، واسم الكتاب "شريعة المقاري"، عدَّه ابن النديم من مصنفات أبي داود. الفهرست (ص ٢٨٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٣) رقم ١٢٠.

المطلب الثالث: إبطال الصلاة بقراءة الإمام حمزة:

نقل أبو الفرج ابن قدامة المقدسي الحنبلي عن بشر بن الحارث المروزي أبو نصر البغدادي، الشهير بالحافي [(١)]، أنه قال في قراءة حَمْزَة الزَّيَّات: "يُعيد إذا صلى خلف إمام يقرأ بها" [(٢)].

والجواب عن هذا النص من وجهين:

أولاً- من جهة الإسناد يوجد انقطاع كبير بين أبي الفرج المقدسي (ت ٦٨٢ه)، والإمام بشر الحافي (ت ٢٢٧ه) ؛ إذ أنه لم يذكر هذا القول عنه مسندًا، ولم نجد من تابعه عليه.

ثانيًا- من جهة المتن على فرض صحة هذا النقل فإنه يحمل على النوع الثالث من أنواع الاعتذار عن العلماء المتقدمين، وهو: إنكارهم لقراءة حَمْزَة في الصلاة تبعًا للحكم الفقهي للصلاة بقراءة يظنونها شاذة.

وهنا لابد من ذكر أقوال المذاهب المعتمدة في هذه المسألة.

حكم الصلاة بالشاذ من القراءات:

اختلف أصحاب المذاهب الفقهية في حكم الصلاة بالقراءات الشاذة، على أقوال:

- ذهب الحنفية إلى أن الصلاة لا تفسد بقراءة الشاذ، ولكن لا تجزئه هذه القراءة عن القراءة المفروضة، ومن ثم تفسد صلاته إذا لم يقرأ معه بالمتواتر، فالفساد لتركه القراءة بالمتواتر لا للقراءة بالشاذ [(٣)].
- ونصّ المالكية على حرمة القراءة بالشاذ من القراءات، لكن لا تبطل الصلاة بالشاذ إلا إذا خالف رسم المصحف [(٤)].

---

(١) الزاهد الجليل المشهور، ثقة قدوة، روىٰ له أبو داود في المسائل، والنسائي في مسند علي". تقريب التهذيب (ص ١٢٢) رقم ٩٨٠.

(٢) الشرح الكبير علىٰ متن المقنع (١/ ٥٣٥).

(٣) حاشية ابن عابدين علىٰ الدر المختار (١/ ٤٨٠) مختصرا.

(٤) حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير (١/ ٣٢٨).

- وذهب الشافعية إلى أنه لا تجوز القراءة في الصلاة بالشاذ؛ لأنها ليست قرآنًا، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وتبطل به الصلاة إن غيَّر المعنى في الفاتحة [(١)].

وقد نص الشافعية على أسماء أصحاب القراءات المتواترة، قال البجيرمي: "وتحرم بالشاذ في الصلاة وخارجها، وهو ما نُقِل آحادًا قرآنًا كـ[أيمانهما] في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وهو عند جماعة منهم النووي ما وَراء السبعَة: (أبو عمرو، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحَمْزَة، والكسائي)، وعند آخرين منهم البغوي ما وراء العشرة: (السبعة السابقة، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف)" [(٢)].

- وذهب الحنابلة إلى حرمة قراءة ما خرج عن مصحف عثمان، ولو وافق قراءة أحد من العشرة، في أصح الروايتين عن أحمد، ولا تصح الصلاة به، وعنه رواية: يكره أن يقرأ بما يخرج عن مصحف عثمان، وعلى الرواية بالكراهة تصح صلاته إذا صح سنده؛ لأن الصحابة كانوا يصلون بقراءاتهم في عصره -صلى الله عليه وسلم- وبعده، -ثم ذكر البهوتي أسماء القراء العشرة على نحو ما ذكره الشافعية، وعدَّ من ضمنهم الإمام حَمْزَة الزَّيَّات [(٣)].

والخلاصة:

إن المعتمد في المذاهب الأربعة جواز الصلاة بالقراءات العشر المتواترة، والتي عُدَّ منها قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات، والخلاف بينهم إنما هو فيما بعد القراءات العشر، فلا يجوز لأحد الآن أن يخرق هذا الإجماع، ويدعى عدم صحة الصلاة بقراءة أحدهم، مستدلاً بأقوال آحاد علماء السلف المتقدِّمين على زمن هذا الإجماع، ومن استدل بأقوال المتقدمين على هذا الإجماع فاستدلاه مردود؛ لأنه إنشاء لخلاف بعد إجماع، بل بعد تلقي الأمة لهذا الإجماع بالقبول. والله المُوفِّق.

---

(١) المجموع شرح المهذب (٣/ ٣٩٢).

(٢) حاشية البجيرمي على شرح الخطيب (١/ ٣٧٠).

(٣) كشاف القناع (١/ ٢٤٥).

المطلب الرابع: تمني تعزير من يقرأ بقراءة الإمام حمزة، والمنع من القراءة بها:

نقل الذهبي عن أبي عبيد الآجري، قال: سمعت أبا داود يقول: قال أحمد بن سنان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حَمْزَة لأوجعت ظهره وبطنه" [(١)].

نُقِل عن أبي عبيد الآجري، قال: سمعت أبا داود، سمعت أحمد بن سنان، يقول: "كان يزيد يكره قراءة حَمْزَة كراهة شديدة" [(٢)].

ونَقَل الذهبي عن ابن أبي خيثمة، عن سليمان بن أبي شيخ، قال: "كان يزيد بن هارون أرسل إلى أبي الشعثاء: "لا تقرئ في مسجدنا قراءة حَمْزَة "، ونَقِل أيضًا عن سليمان بن أبي شيخ، وغيره: "كان يزيد بن هارون ينهى عن قراءة حَمْزَة "[(٣)].

التوجيه:

أولا-الإمام عبد الرحمن بن مهدي العنبري اللؤلؤي أبو سعيد البصري (ت١٩٨ه) [(٤)].

قوله "لو كان لي سلطان على من يَقرأ قراءة حَمْزَة لأوجعت ظهره وبطنه"، وهو كناية عن تعزيره له بالجلد والحبس، ونحوه من العقوبات، وزادت بعض المصادر: "قيل له: ما تنكر يا أبا سعيد؟ قال: يجئ أيوب بن

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٩) رقم ٢٢٩٩، سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٠٨) رقم ٥٦، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧) رقم ٣٧.

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٦٩) رقم ١١٨، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٧) رقم ٣٧.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٥).

(٤) "ثقة ثبت، حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: "ما رأيت أعلم منه"، روئ له الجماعة". تقريب التهذيب (ص ٣٠١) رقم ٤٠١٨.

المتوكل تسألونه"[1].

وأيوب بن المتوكل هو: المقرئ الأنصاري الصيدلاني البصري، إمام ثقة ضابط، له اختيار تبع فيه الأثر، قرأ على الكسائي، تلميذ حَمْزَة الزَّيَّات" [2]، ولم أقف له على أي قدح في قراءة حَمْزَة.

والذي يظهر لي -والله أعلم: أن هذا القول من الإمام عبد الرحمن بن مهدي يُحمَل على النوع الثاني، وهو: الإنكار لمخالفة العرف المعتبَر، وذلك بالقراءة بخلاف ما ألِفه الناس في المصر والبلد؛ فأهل البصرة- بلد الإمام ابن مهدي- كانوا على قراءة أبي عمرو البصري، وقد اشتهر عندهم الإنكار على قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات.

كما قد يدخل أيضًا في النوع الثالث، وهو الإنكار تبعًا للحكم الفقهي، إذ يُحتمل أن الإمام ابن مهدي كان يظن قراءة حَمْزَة شاذة، ولم يكن يعدها متواترة.

ثانيا-الحافظ يزيد بن هارون بن زاذان أبو خالد الواسطي (ت ٢٠٦هـ) [3].

نُقِل عن سليمان بن أبي شيخ، قال: "كان يزيد بن هارون ينهى عن قراءة حَمْزَة " [4].

ونَقَل الذهبي عن ابن أبي خيثمة، عن سليمان بن أبي شيخ، قال: "كان يزيد بن هارون أرسل إلى أبي الشعثاء لا تقرئ في مسجدنا قراءة حَمْزَة "، وزاد المزي: "كان يزيد بن هارون أرسل إلى أبي الشعثاء بواسط: لا تُقرِئ في مسجدنا قراءة حَمْزَة " [5]، وذكرها الزركشي بلفظ: "لا تقرأ

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص ١٦٥)، تهذيب الكمال (٧/ ٣١٧) رقم ١٠٠١.

(٢) معرفة القراء الكبار (ص ٨٩) رقم ٥، غاية النهاية (١/ ١٧٢) رقم ٨٠٨.

(٣) "ثقة متقن عابد" تقريب التهذيب (ص ٦٠٦) رقم ٧٧٨٩.

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٥).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٦٠٥).

في مسجدنا قراءة حَمْزَة "[١]".

أقول - وبالله التوفيق: الجواب عن هذا النقل من وجهين:

الوجه الأول- من جهة الإسناد: فأبو الشعثاء هو: سُليم بن أسود بن حنظلة المحاربي الكوفي (ت ٨٤ه)، وهو ثقة باتفاق، من كبار الطبقة الثالثة، مات في زمن الحجاج[٢].

وعليه فإن صحت كراهة يزيد بن هارون لقراءة حَمْزَة، فلا يصح إرساله لأبي الشعثاء، فيزيد بن هارون ثُوفِي (٢٠٦ه)، وهو من الطبقة التاسعة[٣].

وأيضًا لا يصح على احتمال أن يكون النقل فيه سقط، والمقصود هو (ابن أبي الشعثاء)، وهو أشعث بن سُليم بن أسود المحاربي الكوفي (ت ١٢٠ه) وهو ثقة، إلا أنه من السادسة[٤]، وهو متقدم أيضًا على يزيد بن هارون، وقد نقل أهل التراجم أن حَمْزَة الزَّيَّات ولد سنة (٨٠ه)، وتوفي سنة (١٥٦ه)، وعليه يكون عاصر خمسًا وأربعين (٤٥ سنة) من حياة أشعث بن أبي الأشعث، إلا أنه لم يُنقل أن أشعث سمع من حَمْزَة، أو قرأ عليه، أو على أحد من تلاميذه، فكيف سيقرأ، أو يُقرئ بقراءته؟

الوجه الثاني: من جهة الجواب العقلي: على فرض صحة كراهة يزيد بن هارون لقراءة حَمْزَة الزَّيَّات من أي طريق كان، فتحمل على أحد نوعي الاعتذار الثاني والثالث، وهي: إنكاره انتصارًا لعرف القراءة المعتبر في البلد، ولو كانت القراءة متواترة، أو الإنكار تبعًا للحكم الفقهي للصلاة بقراءة يظنها شاذة.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢١٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ١٦٥) رقم ٢٨٧، تقريب التهذيب (ص249) رقم 2024.

(٣) تقريب التهذيب (ص ٦٠٦) رقم ٧٧٨٩.

(٤) تقريب التهذيب (ص ١١٣).

المطلب الخامس: وصفها بالخروج عن قواعد اللغة العربية، وتمني زوالها من الكوفة.

نُقِلَ عن سهل بن محمد بن عثمان أبي حاتم السجستاني المقرئ النحوي البصري (ت ٢٤٨ه) [(١)]، أنه قال: "سألت عن حَمْزَة أبا زيد، والأصمعي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من العلماء، فأجمعوا على أنه لم يكن شيئًا، ولم يكن يعرف كلام العرب، ولا النحو، ولا كان يَدَّعي ذلك، وكان يَلْحَن في القرآن ولا يعقله، يقول: وما أنتم بمصرخيِّ (بكسر الياء الشديدة) وليس ذلك من كلام العرب، ونحو هذا من القراءة" [(٢)].

وقال أيضًا: "وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويُباهتون، فقد صيَّره الجُهَّال من الناس شيئًا عظيمًا بالمكابرة والبهت، وقول ذوي اللحى العظام منهم: "كانت الجن تقرأ على حَمْزَة "، والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين من بعده، فكيف خَصَّت حَمْزَة بالقراءة عليه؟! وكيف يكون رئيسًا وهو لا يَعرف الساكن من المتحرك، ولا موضع الوقف والاستئناف، ولا موضع القطع والوصل والهمز؟ وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة؛ لأنهم علماء قراء رؤساء" [(٣)].

ونَقَل ابن حجر عن محمد بن الحسن بن دُرَيد بن عتاهية الأزدي أبي بكر البصري (ت٣٢١ه) (٤) قوله: "إني لأشتهي أن يُخْرَج من الكوفة قراءة حَمْزَة " [(١)].

---

(١) مقرئ نحوي، قال ابن الجزري: "له تصانيف كثيرة، وأحسبه أول من صنف في القراءات، عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه...، وله اختيار في القراءة روِّيناه عنه" غاية النهاية (١/ ٣٢٠) رقم ١٤٠٣.

(٢) مراتب النحويين (ص ٢٦، ٢٧)، معجم الأدباء (٦/ ٢٨٥٦) رقم ٤٣٥ ب.

(٣) مراتب النحويين (ص ٢٧).

(٤) من أئمة اللغة والأدب، صاحب التصانيف، ولد بالبصرة، تنقل في فارس وجزائر البحر يطلب الآداب ولسان العرب، ومن كتبه (اشتقاق الأسماء في الأنساب)، (المقصور والممدود)، (جمهرة اللغة). يُنظر معجم الأدباء (٦/ ٢٤٨٩) رقم ١٠٢٩، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٦) رقم ٥٦، لسان الميزان (٥/ ١٣٢) رقم ٤٤٣، الأعلام (٦/ ٨٠).

التوجيه:

أولاً- سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني النحوي البصري (ت ٢٤٨ه). فقد كان مقرئ البصرة في زمانه، وإمام جامعها، قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي وغيره، وأخذ العربية عن أبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، ووهب بن جرير، والحديث عنهم، وعن زيد بن هارون، وأبي عامر العقدي، وطبقتهم" [٢].

وقال ابن الجزري: "له تصانيف كثيرة، وأحسبه أول من صنف في القراءات...، وله اختيار في القراءة روّيناه عنه، ولم يخالف مشهور السبعة، إلا في قوله في آل عمران: ﴿إن الله بما تعملون محيط﴾" [٣] [٤].

وأما قوله عن حَمْزَة إنه: "لم يكن يَعرف كلام العرب ولا النحو، وكان يَلْحَن في القرآن ولا يعقله، وأنه سأل مشايخه من علماء اللغة عنه، فلم يعدوه شيئًا" [٥].

فالجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: النظر في المصدر المنقول منه هذا النص، وصحة هذا النقل:

فقد ذكر هذا النص عبد الواحد بن علي أبو الطيب الحلبي اللغوي (ت ٣٥١ه) في كتابه مراتب النحويين، حيث قال: "حدثنا جعفر بن محمد، قال حدثنا إبراهيم بن حُمَيد، قال: أخبرنا أبو حاتم قال: "سألت عن حَمْزَة أبا زيد، والأصمعي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم من العلماء، فأجمعوا

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨) رقم ٣٧.

(٢) معرفة القراء الكبار (ص ١٢٨) رقم ٤٠.

(٣) غاية النهاية (١/ ٣٢٠) رقم ١٤٠٣.

(٤) قرأ الأئمة السبعة، بل قرأ العشرة (بما يعملون محيط) بياء الغيبة، وقرأ الحسن، والمطوعي بتاء الخطاب. اتحاف فضلاء البشر (ص ٢٢٨).

(٥) مراتب النحويين (ص ٢٦، ٢٧)، معجم الأدباء (٦/ ٢٨٥٦) رقم ٤٣٥ ب.

على أنه لم يكن شيئًا..."[1]، وتبعه ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ه)، فذكره في معجم الأدباء بدون إسناد[2].

تراجم الرواة:

راوي هذا النقل هو: إبراهيم بن حميد، أبو إسحاق الكلابزي النحوي البصري، روى القراءة عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني لم أقف على من وثقه.

وأما جعفر بن محمد، فيحتمل أن يكون: "جعفر بن محمد بن حمدان أبو القاسم الموصلي الفقيه الشافعي" (ت ٣٢٣ه)، وقد ذكره محمد بن إسحاق، فقال: هو حسن التأليف، عجيب التصنيف، شاعر أديب، فاضل ناقد للشعر كثير الرواية[4].

وقال الصفدي: " كان مضطلعًا بعلوم كثيرة من الفقه، والأصول، والحكمة، والهندسة، والأدب، والشعر، وله مصنفات كثيرة في جميع ذلك، دخل بغداد ومدح المعتضد والوزير القاسم ابن عبيد الله، وكان صديقًا لكل وزراء عصره، مُّداحًا لهم، آنسًا بهم، وبالمبرد، وثعلب، وأمثالهما من علماء الوقت"[5].

الحكم على الرواية:

الرواية ضعيفة؛ لعدم توثيق رواتها، ونظرًا لعدم وجود متابعات، أو ما يشهد لها بالصحة.

الوجه الثاني: النظر لـمؤلف الكتاب الحاوي لهذا النقل، ومنهجه في الكتابة.

وهو: أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي اللغوي (ت٣٥١ه)

---

(١) مراتب النحويين (ص ٢٦، ٢٧).

(٢) معجم الأدباء (٦/ ٢٨٥٦) رقم ٤٣٥ ب.

(٣) غاية النهاية (١/ ١٣) رقم ٤٣.

(٤) معجم الأدباء (٢/ ٧٩٣) رقم ٢٨٨.

(٥) الوافي بالوفيات (١١/ ١٠٦) رقم ٣.

واسم كتابه: مراتب النحويين، حيث صنَّف هذا الكتاب؛ لإظهار مراتب العلماء ومنازلهم في علم اللغة، إلا أنه خصَّ أهل العلم بذلك في البصريين والكوفيين، حيث يَرى أنهما قبطا علم اللغة، وباقي الأمصار لا وزن لها عنده في هذا الشأن[(١)]، كما يَغْلب عليه في الكتاب أسلوب الحدة والقسوة في استخدام ألفاظ النقد والتوهين لمن لا يرتضيه من علماء اللغة، وقد تبلغ الحدة ذروتها عنده إذا كان المترجَم له من أهل الكوفة، في حين أن الكاتب يُبجل علماء البصرة، ويُكيل لهم الثناء والمديح.

وقد رصد بعض الباحثين هذه الظاهرة في كتابه فقال: "فإن القسوة الواضحة الطاغية في ألفاظ مقدمته سرعان ما تتبدد لتحل محلها على مدى صفحات طويلة لغة تمتاز ألفاظها بالحبور والمحبة في كلامه المستفيض عن أعلام البصرة، ثم لا نلبث أن نراه يَسْلُق الكوفيين في غير موضع بلسان حاد: كقوله في أبي جعفر الرؤاسي: "وهو مطروح العلم ليس بشيء"، وكقوله في الكسائي: "ولولا أن الكسائي دنا من الخلفاء، فرفعوا من ذكره لم يكن شيئًا، وعلمه مختلط بلا حُجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقنهم ما يريد، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن، وهو قدوتهم وإليه يرجعون"، وكقوله عن علماء البصرة: "ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في علم العربية، ولو كان لافتخروا به، وباهوا بمكانه أهل البلدان، وأفرطوا في إعظامه كما فعلوا بحَمْزَة الزَّيَّات" [(٢)].

ويظهر مما سبق أن تحامل الكاتب ليس خاصًا بحَمْزَة الزَّيَّات، بل بكل من سكن الكوفة من علماء اللغة مهما بلغ علمه وفضله.

أما النص الثاني الذي نقله عن أبي حاتم النحوي، ونصه: "وقال أبو

---

(١) مراتب النحويين (ص ١٠٠، ١٠١).

(٢) طبقات النحويين واللغويين دراسة تحليلية (ص ١٧) بحث محكم تأليف د/ صادق عبد الله أبو سليمان ، د/ عبد الله أحمد إسماعيل، كلاهما أستاذ مشارك بكلية الآداب بجامعة الأزهر – فرع غزة، منشور عام ٢٠٠٠م بجامعة الأقصىٰ كلية التربية.

حاتم: "وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويباهتون، فقد صيّره الجهال من الناس شيئًا عظيمًا بالمكابرة والبهت، وقول ذوي اللحى العظام منهم: "كانت الجن تقرأ على حَمْزَة، والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين من بعده، فكيف خصَّت حَمْزَة بالقراءة عليه! وكيف يكون رئيسًا وهو لا يعرف الساكن من المتحرك، ولا موضع الوقف والاستئناف، ولا موضع القطع والوصل والهمز، وإنما يُحسِن مثلَ هذا أهلُ البصرة؛ لأنهم علماء قُرَّاء رؤساء" [1].

وهذا النص فيه جملة من العلل في الإسناد والمتن، وهي:

١. ذكر أبو الطيب هذا النص بدون إسناد إلى أبي حاتم السجستاني، فهو مرسل منقطع.

٢. يظهر بوضوح أن في النص إدراجًا أشبه بأسلوب أبي الطيب المتعصب لأهل البصرة والمتحامل على أهل الكوفة، وليس شبيهًا بأسلوب أبي حاتم النحوي.

٣. يُعد هذا النص من النقد الإجمالي غير العلمي، مما يتنزه عنه القراء الكبار، والنحاة الحكماء كأبي حاتم السجستاني.

الوجه الثالث: حمل الكلام على جرح الأقران المهدر، على فرض صحته أو صحة جزء منه.

فلو سلمنا فَرَضًا وتَنَزُّلاً بثبوت هذا الكلام كله أو بعضه عن الإمام أبي حاتم السجستاني-رحمه الله، فإنه لا يَعْدُ أن يكون من كلام الأقران بعضهم في بعض دون تجرد وإنصاف، أو منهج علمي رزين، خاصة وقد اشتهر في هذه الفترة المنافسة الشديدة بين علماء اللغة من أهل وأنصار مدرسة البصرة، وأهل وأنصار مدرسة الكوفة، فلا ينبغي الأخذ بكلام بعضهم في بعض إلا بدليل علمي واضح.

---

(١) مراتب النحويين (ص ٢٧).

ثانيا- أما محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن عَتَاهية الأزدي أبو بكر البصري (ت ٣٢١هـ).

فهو من أئمة اللغة كما تقدم، وصاحب التصانيف، ولد بالبصرة، وتنقل في فارس، وجزائر البحر؛ يطلب الآداب ولسان العرب، ومن كتبه "اشتقاق الأسماء في الأنساب"، و"المقصور والممدود"، و"جمهرة اللغة" [(١)].

نَقَل عنه ابن حجر قوله: "إني لأشتهي أن يُخْرَج من الكوفة قراءة حَمْزَة " [(٢)].

وهو بهذا القول يُعَبِر عن كراهته لقراءة حَمْزَة، والذي يظهر أنها كراهة من جهة تخصصه وهو علم اللغة، لما قد يظنه في هذه القراءة من مخالفة لقواعد اللغة حسب مذهبه البصري فيها.

ولكن ابن دُرَيْد نفسه كان موضع انتقاد من علماء اللغة، كما أنه تعرَّض للنقد من جهة العدالة؛ وإليك شيء مما ذُكِرَ فيه:

١- انتقاد العلماء لابن دُرَيْد من جهة علمه باللغة:

ذكره الأزهري في مقدمة كتابه تهذيب اللغة، فقال: "وممن ألف في عصرنا الكتب فوُسِمَ بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي: صاحب كتاب (الجمهرة)، وكتاب (اشتقاق الأسماء)، وكتاب (الملاحن)، وحضرته في داره ببغداد غير مرة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه [(٣)] فاستخفَّ به، ولم يُوثِّقه في روايته، ودخلت يومًا عليه، فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه،

---

(١) معجم الأدباء (٩/ ٢٤٨٩) رقم ١٠٢٩، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٦) رقم ٥٦، لسان الميزان (٥/ ١٣٢) رقم ٤٤٢، الأعلام (٦/ ٨٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨) برقم ٣٧.

(٣) كلام نفطويه في تضعيف ابن دريد والاستخفاف به، لا يُقبل بمفرده؛ إذ هو قرين له معاصر، وخصم مكاشح، وقد جرت بينهم مساجلات شعرية فيها سباب وهجاء. ينظر معجم الأدباء (١/ ١١٨)، وطبقات المفسرين للداوودي (١/ ٢٣).

وتصفحت كتاب (الجمهرة) له، فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفًا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه؛ لأبحث عنها أنا أو غيري ممن يَنظُر فيه، فإن صحت لبعض الأئمة اعتمدت، وإن لم توجد لغيره وقفت" [1].

٢- انتقاد العلماء لابن دُرَيْد من جهة عدالته:

نقل ياقوت الحموي ما قاله الأزهري في ابن دريد، ونقل عنه أيضًا قوله: "دخلت على ابن دُرَيْد، فرأيته سكران فلم أعد إليه" [2]، وسُئل عنه الدارقطني فقال: "قد تكلموا فيه" [3].

وقال أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروي: سمعت ابن شاهين يقول: "كنا ندخل على ابن دُرَيْد ونستحي منه؛ لما نرى من العيدان المعلّقة، والشراب المصفّى موضوع، وقد كان جاوز التسعين سنة" [4].

وقال مسلمة بن القاسم: " كان كثير الرواية للأخبار وأيام الناس والأنساب، غير أنه لم يكن ثقة عند جميعهم، وكان خَلِيعًا" [5].

ومن كان هذا حاله لا يبلغ مرتبة الحكم على قراءة صحيحة متواترة، خاصة إذا كان صاحبها كالإمام حَمْزَة من خيرة العلماء العباد، قال الإمام الشاطبي- رحمه الله:

- وَحَمْزَة مَا أَزْكاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ ... إِمَامًا صَبُورًا لِلقُرانِ مُرَتِّلَا [6].

---

(١) تهذيب اللغة (١/ ٢٧).

(٢) معجم الأدباء (٦/ ٢٤٩١) رقم ١٠٢٩.

(٣) معجم الأدباء (٦/ ٢٤٩٢) رقم ١٠٢٩، سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٩٨) رقم ٢٩٠١، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٠) رقم ٧٤٠٥.

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٤٩٢) رقم ١٠٢٩.

(٥) لسان الميزان (5/ 134) رقم ٤٤٣.

(٦) متن الشاطبية (ص ٣) البيت رقم ٣٧.

المطلب السادس: انتقاد أوجه الأداء إجمالاً بقراءة الإمام حمزة دون ذكر مأخذ معين.

نَقَل الذهبي عن محمد بن الحسين الأَزدي أبي الفتح الموصلي (ت ٣٦٩ه)[١]، أنه قال عن قراءة حَمْزَة الزَّيَّات: "يتكلمون في قراءته إلى حالة مذمومة"[٢].

التوجيه:

إن الجرح من أبي الفتح الأزدي للإمام حمزة ولقراءته المتواترة يُعدُّ من الجرح المجمل، والمعروف عند علماء الجرح والتعديل أن هذا النوع من النقد لا يُقبل في حق من استفاضت شهرته وثبتت عدالته، بل لابد أن يأتي به مفسَّرًا.

وأيضًا من قواعد الجرح والتعديل: أن غير العدل لا يصح أن يُجَرِّح العدل الثقة، والأزدي مُتَكَلم فيه بالضعف، مع الوصف له بالإسراف في التجريح.

قال فيه الذهبي: "الحافظ البارع، صاحب كتاب "الضعفاء"، وهو مجلد كبير، قال أبو بكر الخطيب: "كان حافظًا صنَّف في علوم الحديث، وسألت البرقاني عنه فضعفه، وحدثني أبو النجيب عبد الغفار الأرموي قال: "رأيت أهل الموصل يُوَهِنون أبا الفتح، ولا يعدونه شيئًا"، قال الخطيب: "في حديثه مناكير"، وقال الذهبي أيضًا: "وعليه في كتابه في "الضعفاء" مؤاخذات؛ فإنه ضَعَّفَ جماعة بلا دلىل، بل قد يكون غيره قد وثقهم"[٣].

وكذلك الحافظ ابن حجر، قال في ترجمة موسى بن المسيب الثقفي أبي جعفر الكوفي البزاز: "صدوق، لا يُلتفت إلى الأزدي في تضعيفه"[٤].

وقال الحافظ أيضًا في ترجمة: أحمد بن شبيب الحبطي: "... ووثقه أبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: "وثقة أهل العراق، وكتب عنه علي بن المديني، وقال أبو الفتح الأزدي: "منكر الحديث غير مرضي"، ولا عبرة

---

(١) "ذكره الذهبي في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص٢٠٩) رقم ٤٩٧، وقال: "له مصنَّف في الضعفاء كبير جدًا".

(٢) ميزان الاعتدال (٩٠٩/ ١) رقم ٢٢٩٩.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٤٩) رقم ٣٤٥٤، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٣) رقم ٧٤١٦، وينظر: لسان الميزان (5/ 139) رقم ٤٦٤.

(٤) تقريب التهذيب (ص ٥٥٤) برقم ٧٠١٤.

بقول الأزدي، لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات"[1].

وقال الذهبي: "وأبو الفتح يُسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقًا بنفسه، لم يَسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو الـمُتكلِّم فيه"[2].

وقال أيضًا: "لا يُلتفت إلى قول الأزدي؛ فإن في لسانه في الجرح رَهَقًا"[3].

❁❁❁

(١) فتح الباري (١/ ٣٨٩).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥) رقم ٢.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٦١) رقم ١٩٠.

المبحث الثاني -النقد الخاص ببعض أوجه الأداء بقراءة الإمام حمزة الزيات.

المطلب الأول: الإمالة.

نُقل عن الإمام علي بْن حَمْزَة أبي الحسن الأسدي المقرئ النحوي المعروف بالكسائي (ت ١٨٢هـ)، أنه أم الناس في الحج، فقرأ في الصلاة لحمزة بالإمالة، فقام بعضهم بعد الصلاة بالاعتداء عليه[١].

ونَقَل عنه يعقوب بن شيبة، قال: "سمعت علي بن المديني، وجعل يذم قراءة حَمْزَة، وقال: إنما نزل القرآن بلغة قريش، وهي التفخيم"[٢].

الجواب:

الإمام الكسائي كان هو إمام النحو بالكوفة وتلميذ الإمام حَمْزَة الزَّيَّات، وقد كان من المقربين من الخليفة هارون الرشيد، وقصة ما وقع له نقلها ياقوت الحموي بسنده عن الكسائي، قال: "حججت مع الرشيد، فَقُدِّمتُ لبعض الصلوات فصليت، فقرأت: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩] فأملت ﴿ضِعَافًا﴾[٣]، فلما سلمت ضربوني بالنعال والأيدي وغير ذلك، حتى غُشِي عليّ، واتصل الخبر بالرشيد فوجَّه بمن استنقذني، فلما جئته قال لي: ما شأنك؟ فقلت له: قرأت لهم بعض قراءة حَمْزَة الرديئة، ففعلوا بي ما بلغ أمير المؤمنين، فقال: بئس ما صنعت، ثم ترك الكسائيُّ كثيرًا من قراءة حَمْزَة"[٤].

---

(١) معجم الأدباء (٤/ ١٧٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٧) رقم ١٢.

(٣) إمالة العين في ﴿ضِعَافًا﴾ هي قراءة حمزة المتواترة من طريق الشاطبية، والطيبة، يُنظر: السبعة لابن مجاهد (ص ٢٢٧)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة (ص ٧٦)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر (ص ١٢٨)، إلا أن له فيها أيضًا ترك الإمالة، قال الدمياطي: "وأما "ضعافا" فقرأه بالإمالة حمزة من رواية خلف، وافقه الأعمش، واختُلِفَ عن خلاد، فقطع له بالفتح العراقيون وجمهور أهل الأداء، وقطع له بالإمالة ابن بَلِيمة، وأطلق الوجهين له في الشاطبية كأصلها، وبما قرأ الداني علىٰ أبي الحسن" اهـ. إتحاف فضلاء البشر (ص ١١٩).

(٤) معجم الأدباء (٤/ ١٧٩١).

وذكر الصّفدي القصة بتمامها، بلفظ: " ثم إن الكسائي ترك كثيرًا من قراءات حَمْزَة" [1].

أولاً- يُستفاد من هذه القصة أنه ينبغي للقارئ أن يَفطِن للعرف السائد في المصر أو البلد التي ينزل فيها، فلا يُصادِم أهلها بقراءة لم يألفوها دون سابق إنذار، سواء كانت قراءة حَمْزَة أو غيره، وعلى هذا يمكن حمل سياق القصة من فعل الكسائي، وقول هارون الرشيد، والله أعلم.

ثانيًا- وأما قول الكسائي: "قرأت لهم ببعض قراءة حَمْزَة الرديئة" فلا يُعد طعنًا في قراءة حَمْزَة ، ولا قدحًا في تواترها، ولكن يمكن حمله على وجهين:

١. إنه خاطب هارون الرشيد بذلك تعبيرًا بما ظنه الناس كذلك، وبسببه تم الاعتداء عليه.

٢. إنه عَبَّرَ بأسلوب بعض النحاة وأهل اللغة، وهذا هو الأرجح عندي.

ومثال ذلك ما قاله الزجاج في قوله تعالي: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر ١٢]، قال: "وقد رُوِيَت ﴿عِيُونًا﴾ بكسر العين وهي رديئة في العربية" [2].

في حين أن الكسر قراءة متواترة، قرأ بها ابن كثير، وحَمْزَة، والكسائي، وابن ذكوان عن ابن عامر، وشعبة عن عاصم [3].

ومقصود الكسائي بقوله: "الرديئة" أي: قليلة الاستعمال في العربية غير مشهورة، مع اعتقاده لصحتها لغةً وقراءةً، بدليل أنه صلَّى بها أمام جموع الحجيج، مع علمه وورعه وإمامته.

يقول الدكتور أحمد مختار، في قول رؤبة: بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ... "وهي قليلة الاستعمال، وتوصف بأنها لغة رديئة، وإنَ كانت

---

(١) الوافي بالوفيات (٢١/ ٥٠).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٨٧).

(٣) البدور الزاهرة (ص ٣٠٩)، الوافي في شرح الشاطبية (ص ٢٥٤).

على الأصل"[١].

وهذا متَّفِق مع قول أبي حاتم، حيث قال - تعقيبًا على البيت: "لا تكاد العرب تتكلم بِالْأَشَرِّ وَالْأَخْيَرِ إلا في ضرورة الشعر"[٢].

وقد استشهد بعض علماءَ القراءات لقراءة حَمْزَة، فقال أبو شامة: "﴿ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: ٩]، فوجَّه إمالة ألفها كسرة الضاد، ولا اعتبار بالحاجز[٣]، كما تميل العرب عِمَادًا"[٤].

وهذا مما يدلك على صحتها سماعًا وقياسًا.

وأما جواب هارون الرشيد على الكسائي بقوله: "بأس ما صنعت" فلا يُعد أيضًا قادحًا في قراءة حَمْزَة، بل القدح يرجع لفعل الكسائي ليس إلا، ومما يشهد لهذا التوجيه أن هارون الرشيد كان يأمر الكسائي أن يُقرئ ولده قراءة حَمْزَة، مما يدل على قناعته بها.

نقل ابن وهبان عن الكسائي، قال: "قال لي أمير المؤمنين هارون الرشيد أقرئ محمدًا قراءة حَمْزَة، قال: قلت: هو أستاذي يا أمير المؤمنين"[٥].

وهذا في حد ذاته شهادة وتزكية من الرشيد للإمام حَمْزَة بعلو قدره ومكانته في الإقراء.

أما الإمام علي بن المديني السعدي أبو الحسن البصري (ت٢٣٤ه)، فهو إمام الحديث وعلله في زمانه، وعليه تتلمذ الإمام البخاري صاحب

---

[١] معجم الصواب اللغوي (١/ ٢٦).

[٢] تفسير القرطبي (١٧/ ١٣٩).

[٣] المقصود بالحاجز هنا، هو: العين التي تفصل سبب الإمالة، وهو: الضاد المكسورة، والحرف الممال، وهو: الألف.

[٤] إبراز المعاني (ص ٢٣٩).

[٥] أحاسن الأخبار (ص ١٦٧).

الصحيح[1].

وقد نَقَل عنه يعقوب بن شيبة، قال: "سمعت علي بن المديني، وجعل يذم قراءة حَمْزَة، وقال: إنما نزل القرآن بلغة قريش، وهي التفخيم"[2].

وهو يَقصد بذلك انتقاد القراءة بالإمالة، ويأتي أن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بالإمالة، بل قد شاركه غيره من أئمة القراءات المتواترة.

أما استشهاد الإمام علي بن المديني بأن: "نزول القرآن كان بلغة قريش، وهي التفخيم"، فلا يُظَن بابن المديني، وهو إمام العلل أنه يريد الاستشهاد به على أنه نص مرفوع أو موقوف، فالحديث سنده معلول، لا يخفى ذلك على مثله[3].

---

(١) "ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتىٰ قال البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني"، وقال فيه شيخه ابن عيينة: "كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني"، وقال النسائي: "كأن الله خلقه للحديث". تقريب التهذيب (ص ٤٠٣) رقم ٤٧٦٠.

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/ ٤٧) رقم ١٢.

(٣) أخرجه ابن الأنباري من طريق عمار بن عبد الملك، قال: حدثني محمد بن عبد العزيز القرشي قاضي المدينة، قال حدثنا أبو الزناد، عن خارجة بن زيد، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله -صلىٰ الله عليه وسلم، قال: "أنزل القرآن بالتفخيم"، قال محمد بن مقاتل: سمعت عمارًا يقول: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]. إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤) رقم ٧.

وأخرجه الحاكم من طريق بكار بن محمد بن عبد الله، عن محمد بن عبد العزيز به، وفيه زيادة: "أنزل القرآن بالتفخيم ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[المرسلات: ٦]، ﴿الصَّدَفَيْنِ﴾[الكهف: ٩٦]، و﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأشباه هذا في القرآن". قال الحاكم: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" المستدرك (٢/ ٢٥٢) رقم ٢٩٠٨، و (٢/ ٢٦٤) رقم ٢٩٠٣.

وأخرجه البيهقي عن الحاكم عن أبي علي الحسين بن علي الحافظ، عن محمد بن الحسين بن مكرم، عن نصر بن علي الجهضمي، عن بكار بن عبد الله، به. شعب الإيمان (٣/ ٥٤٦) رقم ٢٠٩٢.

وأورده السيوطي في الجامع، وعزاه لابن الأنباري، والحاكم، والبيهقي (١/ ٦٣) رقم ٥٨١١.

والحديث مداره علىٰ "محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري"، قال البخاري: "منكر الحديث". التاريخ الكبير (١/ ١٩٧) رقم ٤٩٩، وقال أبو حاتم: "هم ثلاثة إخوة: محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمران بن عبد العزيز، وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم". الجرح والتعديل (٧٨) رقم ٢٩، وقال النسائي: "متروك الحديث". الضعفاء والمتروكون

أما من ناحية المتن فهو معلول أيضًا؛ لتفضيله الفتح على الإمالة.

قال السخاوي: "والإمالة والتفخيم لُغتان، وبجميع ذلك نزل القرآن، وليس بعض القراءة بذلك أوْلَى مِنْ بعْض، ولم يزل نقلُ ذلك متواترًا من زمان رسول الله ﷺ حتى وصل إلينا" [(١)].

كما أن معنى التفخيم المذكور قد فسَّره بعض العلماء تفسيرًا حسنًا،

(ص ٩٢)، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وإذا انفرد أتي بالطامات عن أقوام أثبات، حتىٰ سقط الاحتجاج به، وهو الذي جُلِدَ بمشورته مالك بن أنس". المجروحين (٢/ ٢٦٤) رقم ٩٤٧.

ويرويه عن محمد بن عبد العزيز راويان، هما: "عمار بن عبد الملك، وبكار بن محمد بن عبد الله" أما عمار بن عبد الملك، فهو: أبو اليقظان المروزي، قال محمد بن حمدويه: "مغفل، سيئ الحفظ، عابد". ميزان الاعتدال (٣/ ١٩٠) رقم ٥٩٩١، وقال الخطيب: "كتب علما كثيرا، وكان سيئ الحفظ مغفلا، له صلاح وعبادة". تاريخ بغداد (١٢/ ٢٤٨) رقم ٦٧٠٠. وأما بكار بن محمد، فاختُلف في اسمه، فقيل هو: "بكار بن محمد بن عبد الله"، وقيل: "بكار بن عبد الله"، فعلىٰ الأول: هو: "بكار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن سيرين البصري"، قال ابن معين: " كتبت عنه، وليس به بأس"، وقال أبو حاتم: "لا يَسكن القلب عليه، مضطرب"، وقال أبو زرعة: "قد كتبت عنه، وهو ذاهب، روىٰ أحاديث مناكير". الجرح والتعديل (٢/ ٤١٠) رقم ١٩٢١، وقال البخاري: "يتكلمون فيه" ميزان الاعتدال (١/ ٣٤١) رقم ١٣٩٣. وعلىٰ الثاني فهو: بكار بن عبد الله بن يحيىٰ بن مسلمة بن عقبة بن همام بن منبه الحميري البصري، ذكره أبو حاتم فقال: "ليس بقوي"، وقال مرة: "هو شيخ". الجرح والتعديل (٢/ ٤٠٩) رقم ١٦٠٩.

الحكم علىٰ الحديث:

الحديث إسناده شديد الضعف، من طريق عمار بن عبد الملك، وعلىٰ كلا الاحتمالين في عين ودرجة "بكار" لضعف كلا الطريقين، إضافة لضعف المدار، وهو: محمد بن عبد العزيز بن عوف، ولا يوجد له ما يعضده.

وقد انتقد الذهبي علىٰ الحاكم تصحيحه لهذا الحديث، فقال: "لا والله، فيه العوفي، وهو مجمع علىٰ ضعفه، وبكار بن عبد الله، وليس بعمدة، والحديث واهٍ منكر". مختصر تلخيص الذهبي (٢/ ٦٩٤) رقم ٢٥٦.

وقد تعقب المناوي السيوطي في سكوته علىٰ هذا الحديث بعد إيراده له في الجامع، فقال -بعد أن نقل كلام الذهبي: "وأنت بعد إذ عرفت حاله علمت أن المصنف في سكوته عليه غير مصيب". فيض القدير (٣/ ٥٦) رقم ٢٧٣١.

(١) جمال القراء (١/ ٥٩٨).

لا يُصادم المنقول، ويتفق مع المعقول، قال الحليمي-رحمه الله: "ومعنى هذا -والله أعلم: أن يُقرأ على قراءة الرجال، ولا يُخضع الصوت به فيكون مثل كلام النساء، ولا يَدخل في هذا كراهية الإمالة التي اختار بعض القراء، وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، ورُخِصَ مع ذلك في إمالة ما يَحسن إمالته على لسان جبريل عليه السلام" [1].

وبنحو هذا فسَّره المناوي، فقال: "أنزل القرآن بالتفخيم؛ أي: التعظيم، ومن تفخيمه إعطاؤه حقه وقفًا وابتداءً؛ فإن رعاية الفواصل تزيد في البيان، وزيادته تورث التوقير، أي: التعظيم، يعني: اقرأوه على قراءة الرجال، ولا تخضعوا الصوت به ككلام النساء، ولا يَدخل فيه كراهة الإمالة التي هي اختيار بعض القراء" [2].

وأمَّا ما ورد من أن القرآن نزل بلغة قريش، فقد أجاب عنه العلماء؛ قال الحافظ ابن عبد البر: "ومعناه عندي في الأغلب -والله أعلم؛ لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات، من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز" [3].

وقال أبو شامة - موجهًا قول عثمان رضي الله عنه: "إنَّ القرآن نزَل بلُغة قريش"، قال: "أشار عثمان - رضي الله عنه - إلى أول نزوله، ثم إن الله تعالى سهَّله على الناس، فجوَّز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم على ما سبق تقريره؛ لأنَّ الكلَّ لُغاتُ العرب، فلم يخرج عن كونه بلسان عربي مبين، وأمَّا من أراد من غير العرب حفظه، فالمختار له أن يقرأه على لسان قريش، وهذا- إن شاء الله تعالى – هو الذي كتب فيه عمر إلى ابن مسعود - رضي الله عنه، فقال له: "أقْرِئ الناس بلغة قريش"؛ لأنَّ جميع لغات العرب بالنسبة إلى غير العربي مستَوية في التعَسُّر عليه، فإذا لا بُدَّ من واحدة منها، فلغة النبي ﷺ أوْلى له، وإن أُقْرِئ بغيرها من لغات العرب فجائز، فيما

---

(١) شعب الإيمان (٣/ ٥٤٦) رقم ٢٠٩٢.

(٢) فيض القدير (٣/ ٥٦) رقم ٢٧٣١.

(٣) التمهيد (٨/ ٢٨٠).

لم يُخالف خط المصحف، وأمَّا العربي المجبول على لغةٍ فلا يُكلَّف لغة قريش؛ لتعسُّرها عليه، وقد أباح الله تعالى القراءة على لُغته، والله أعلم"[(١)].

المطلب الثاني: أوجه الأداء التي نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) كراهته لها.

اشتهر الكلام في كراهية الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- لقراءة الإمام حمزة الزيات، حتى إنه أحيانًا لا يَذكر النقلة غير قوله فيها، وقد تبيّن مما سبق أنه لم يكن أول من بدأ بهذا النقد، ولكن العلة في اشتهار نقده أنه إمام مذهب فقهي، وقد كَثُرَ النقل عنه في ذلك، خاصة من أتباع مذهبه، وإليك أهم الأقوال التي نُسبت إليه في أوجه الأداء بقراءة الإمام حمزة الزيات.

نُقل عن الإمام أحمد أنه ذُكِرت له قراءة حَمْزَة فقال: "أنا أكرهها، قيل له: وما تكرهه منها؟ قال: هذا الإدغام، والإضجاع الشديد؛ مثل:﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١]، و ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و ﴿حَاقَ﴾ [هود: ٨]"[(٢)].

وقال أيضًا: "أكره من قراءة حَمْزَة الهمز الشديد والإضجاع"[(٣)].

وقال حرب الكرماني: "سمعت أحمد يكره الإمالة، مثل:﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، وقال: أكره الخفض الشديد والإدغام"[(٤)].

التوجيه:

يمكن أن يُعتذَر عن كراهة الإمام أحمد بعدة أوجه:

الوجه الأول: الاعتذار بالنوع الأول من الأعذار المتقدمة في حق العلماء المتقدمين على إجماع العلماء على قبول قراءة حَمْزَة: وهو: إنكاره الاختلاف الأدائي الخاطئ.

---

(١) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز (ص ١٠٢).

(٢) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ٧٤).

(٣) معرفة القراء الكبار (ص ١٩).

(٤) طبقات الحنابلة لأبي يعلى (١/ ١٤٦).

وسيأتي إن شاء الله توضيح أنواع الاختلاف الأدائي بما يجيب عن كل ما كره الإمام أحمد في قراءة حَمْزَة من (الإدغام، والإمالة، والهمز) ونحوه، ويُوضِّح أن حَمْزَة لم ينفرد بهذا دون باقي القراء العشرة.

والذي يدل على حمل كراهة الإمام أحمد لقراءة حَمْزَة على الاختلاف الأدائي الخاطئ المنسوب لقراءته، قوله: "هذا الإدغام، والإضجاع الشديد" ...، وقوله: "أكره من قراءة حَمْزَة الهمز الشديد،..."، فقوله: "الشديد" في هذه العبارات الثلاثة مشعر بوجود مبالغة ممن سمعه الإمام أحمد يقرأ بهذه القراءة.

وقد ذهب الإمام ابن الجزري إلى هذا التوجيه، فكان يرى أن ما كره الإمام أحمد من قراءة حَمْزَة يُحمل على ما سمعه من مبالغة ناقلي قراءة حَمْزَة عنه، فقال: "وأما ما ذُكِر عن عبد الله بن إدريس، وأحمد بن حنبلٍ من كراهة قراءة حَمْزَة، فإن ذلك محمول على قراءة من سمعا منه ناقلاً عن حَمْزَة، وما آفة الأخبار إلا رُواتها" [(١)].

وأهل التراجم مجمعون على أن الإمام أحمد -رحمه الله- لم يعاصر الإمام حَمْزَة؛ بل ولد بعد وفاته بنحو ثمان سنوات [(٢)].

ويشهد لهذا التوجيه أيضًا ما ذكره الإمام السخاوي بسنده إلى عبد الله بن صالح العجلي، قال: قرأ أخٌ لي أكبر مني على حَمْزَة، فجعل يَمُد، فقال له حَمْزَة: لا تفعل، أمَا علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قَطط، وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة" [(٣)].

وقد نقل السخاوي أيضًا أن رجلاً، قال -لحَمْزَة: "يا أبا عمارة، رأيتُ رجلاً من أصحابك في الزَّيَّاتين همز حتى انقطع زره!؟ [(٤)]، فقال: لم

---

(١) غاية النهاية (١/ ٢٩٣) رقم ١١٩٠.

(٢) ولد الإمام حمزة الزيات سنة (٨٠ ه)، وتوفي سنة (١٥٦ه)، وولد الإمام أحمد بن حنبل سنة (١٦٤ه)، وتوفي سنة (٢٤١).

(٣) جمال القراء (ص ٩٣٩).

(٤) زر: قال ابن فارس: الزَّاءُ وَالرَّاءُ أَصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَىٰ شِدَّةٍ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ الزِّرُّ: زِرُّ الْقَمِيصِ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ الزِّرُّ،

آمرهم بهذا كله" [١].

ونقل محمد بن الهيثم النخعي: "صليت خلف حَمْزَة - رحمه الله، فكان لا يمد في الصلاة ذلك المد الشديد، ولا يهمز الهمز الشديد" [٢].

وهذا كله يدلك على دقة إمام هذه القراءة، ونهيه عن المبالغة في الأداء، وبذله النصح والجهد لتوجيه الآخذين عنه، فلا يصح بعد كل ذلك تحميله أخطاء من لم يتقن قراءته، أو يتلقها تلقيًا صحيحًا.

ومما يشهد أيضًا لصحة هذا التوجيه ما نقله القاضي ابن أبي يعلى في ترجمة الطيب بن إسماعيل المقرئ أنه سَأل الإمام أحمد، فقال: "قلت له: ما تكره من قراءة حَمْزَة؟ قال: الكسر والإدغام، فقلت له:﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، أين الألف واللام؟ فقال: "إن كان هكذا فلا بأس" [٣].

فلما مثَّل له بالإدغام الذي لا ينكره أحدٌ لِوُجُوبه في كلِّ القراءات والرِّوايات، قال الإمام أحمد: "إن كان إدغام حَمْزَة على هذه الشاكلة ونحوها مما تُجيزُه العربية، وثبتت القراءة به، فلا بأس" [٤].

وقد يُقال: إن الإمام حَمْزَة له إدغام جائز غير هذا الإدغام الواجب.

والجواب: أنه لم ينفرد به أيضًا، بل مشترك فيه مع غيره من القراء العشرة، وليس هو من أكثرهم إتيانًا به، وسيأتي بيانه.

الوجه الثاني: عدم حصر كراهة الإمام أحمد لبعض وجوه الأداء في قراءة الإمام حَمْزَة الزيات.

فقد سبق الكلام على الإمالة، وهي الإضجاع، وأن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بها عن بقية القراء، فقد شاركه غيره، وسوف يأتي تفصيله قريبًا، فلا

يُقَالُ إِنَّهُ عَظْمٌ تَحْتَ الْقَلْبِ" (مقاييس اللغة ٣/ ٧). وعليه فالمقصود هنا زِرُّ الْقَمِيصِ، والله أعلم.

(١) جمال القراء (١/ ٥٦٨).

(٢) جمال القراء (١/ ٥٦٨).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٧٩)، المقصد الأرشد (١/ ٤٥٧).

(٤) القراءات المنتقدة علىٰ الإمام حمزة والرد علىٰ منتقدها وبيان وجهها. د/ سالم بن غرم الله الزهراني (ص ١٧).

وجه لحصر هذه الكراهة لقراءة حَمْزَة دون من شاركه من القراء.

أما الهمز فالذي يظهر من كراهة الإمام أحمد لتغيير الهمز أنه ليس خاصًّا بقراءة حَمْزَة الزَّيَّات، فقد نقل الخلال عن أحمد بن ىزىد الوراق، قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن الهمز الشديد؟ فقال: "لا يعجبني الهمز الشديد"، وقال أيضًا: "تعجبني القراءة السهلة" [(١)].

وقال الخلال أيضًا: "وسُئل أبو عبد الله عن الهمز في القراءة؟ فقال: "الكوفيون أصحاب همز، وقريش لا تهمز" [(٢)].

والكوفيون من القراء كما هو معلوم، هم: (عاصم، وحَمْزَة، والكسائي).

وقوله: "الكوفيون" يمكن أن يُقال: إنه لا يَلزَم منه علماء أهل الكوفة وقراءها، بل قد يُحمَل على أداء العامة من أهلها؛ حيث إن أداء الهمز في قراءة الأئمة من أهل الكوفة قد شاركهم فيه أئمة القراءة من بقية الأمصار، كما سيأتي بيانه قريبًا.

الوجه الثالث- الجواب العملي:

وهو أنه قد يُقال: إن الكراهة التي يقصدها الإمام أحمد تنسحب على الهمز الشديد المبالغ فيه، والمتجاوز الحد، وليس المعتدل المنقول بالتواتر، وقد نَسب ذلك غير واحد لقراءة حَمْزَة؟

فيُجاب عنه بأن: غاية ما نُقِل عنه في تحقيق الهمز أنه كان يفعل ذلك حال تعليم الطلاب؛ لتدريبهم على إتقان الهمز؛ لصعوبته، ويدل على ذلك ما نقله السخاوي، عن سفيان الثوري، أنه وقف على حَمْزَة، فقال: يا أبا عمارة، ما هذا الهمز والقطع الشديد؟ فقال: يا أبا عبد الله هذه رياضة المتعلم، قال: صدقت"[(٣)].

فبين حَمْزَة -رحمه الله - هدفه في صنيعه مع تلاميذه، وأن ذلك

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٨٩).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٩٤).

(٣) جمال القراء (١/ ٥٦٨).

التحقيق والتدقيق إنما هو ترويض للمتعلمين وتدريب لهم، حتى إذا ما أتقنوا لم يحتاجوا لذلك.

ولذا حين أجاب الثوري بقوله: هذا رياضة المتعلم، لم يبق في نفسه إنكار أو كراهة، بل قال له: "صدقت".

وهذا الأمر يَعرفه كل من له باع في تعليم القرآن الكريم؛ فقد يَتخذ المُعلم عدة طرق حال تدريبه للطلاب، ولا يمارسها بنفسه في الإقراء، أو الصلاة، أو المحافل الجامعة.

ومما يؤيد ذلك ما نقله سُليم بن عيسى، وهو من أجل أصحاب حَمْزَة وأضبطهم، عن حَمْزَة أنه قال: "ترك الهمز في المحاريب من الأستاذية" [(١)].

الوجه الرابع-ثبوت رجوع الإمام أحمد عن كراهيته لقراءة الإمام حمزة الزيات:

قال ابن مفلح: " وعن أحمد ما يدل على أنه رجع عن الكراهة" [(٢)].

قال الشيخ عبد الله بن صالح العبيد، - تعقيبًا على قول ابن مفلح: "قلت: هذا ظاهر، فكأن الإمام -رضي الله عنه، لما تبين له أن هذا الذي عابه من جهة بعض الرواة عنه لا من القراءة نفسها، ولذا قال أبو حمدون المقرئ: قلت له – يعنى أحمد: ما تكره من قراءة حَمْزَة؟ قال: الكسر والإدغام، فقلت له: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، أين الألف واللام؟ فقال: "إن كان هكذا فلا بأس" [(٣)] [(٤)].

وقد رجح الشيخ عبد الله العبيد أيضًا أن الإمام أحمد لم يكن استقر عنده الإجماع على تواتر قراءة الإمام حَمْزَة، واستدل بما ذكره عبد الله بن

---

(١) جمال القراء (١/ ٥٦٨).

(٢) الفروع ومعه تصحيح الفروع للمرداوي (٢/ ١٨٤).

(٣) طبقات الحنابلة (١/ ١٧٩)، المقصد الأرشد (١/ ٤٥٧).

(٤) قراءة حمزة ورد ما اعتُرِض به عليها(ص ٣٢).

أحمد في مسائله حيث، قال: " قيل لأبي فأي القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، فإن لم يكن فعاصم، قيل: فالأعمش مثل حَمْزَة؟ قال: الأعمش أحب إلي في القراءة منه"[1].

ثم استدل الشيخ العبيد بذلك على أن: الإمام أحمد في أول الأمر لم تثبت عنده قراءة حَمْزَة كثبوت قراءة غيره؛ لأنه لا أحد من العلماء إجماعًا يقدم قراءة الأعمش على قراءة حَمْزَة، فلما ثبتت عنده رجع عن الكراهة كما هو ظاهر"[2].

وقد رجَّح الإمام علاء الدين المرداويّ الحنبلي (ت٨٨٥هـ) صحة الصلاة بما في مصحف عثمان، سواء كان من العشرة أو من غيرها، وقال: "وهو صحيح، وهو المذهب المنصوص عنه، وقطع به الأكثر، وعنه لا يصح ما لم يتواتر" [3]، وقراءة الإمام حمزة داخلة في المتواتر بإجماع المذاهب الأربعة كما سبق.

ويبقى أمر فقهي هام، وهو: أنه وإن أجمع الفقهاء على جواز الصلاة بالقراءات العشر، فمن الفقه أيضًا أنه لا ينبغي مصادمة العامة في مساجدهم بقراءةٍ لم يألفوها دون سابق إعلان، وإن كانت قراءة متواترة؛ وذلك رحمة بهم، حتى لا يذموها فيقعوا في الحرج والإثم، وفي مثل هذا يقول ابن مفلح الحنبلي-رحمه الله: "وفي المذهب تُكره قراءة ما خالف عُرف البلد"[4].

---

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص ٨٣) رقم ٢٩٢.

(٢) قراءة حمزة ورد ما اعتُرِض به عليها(ص ٣٤).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٠٨/ ٢).

(٤) الفروع (٢/ ١٨٠).

المطلب الثالث: الكلمات الفرشية التي انفرد بها الإمام حمزة.

وهي مثل: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، قرأ حَمْزَة بمفرده ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ بالخفض، وقرأ باقي العشرة بالنصب (١).

ونحو: ﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قرأ حَمْزَة بكسر الياء وصلاً ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾، وقرأ الباقون بفتحها وصلاً، وكلهم أجمعوا على إسكانها وقفًا، إلا أنَ حَمْزَة له الرَّوْم أيضًا في حال الوقف (٢)؛ لكون الياء عنده مكسورة (٣).

فمن القواعد المستقرة في علم القراءات أن القراءة سُنّة متَّبعة ينقلها الخلف عن السلف، ويُؤديها القارئ كما تحمَّلها على هيئتها دون اجتهاد في تعديل أو نقص أو زيادة، فإذا كانت القراءة متواترة سندًا، ثابتة عن رسول الله ﷺ تلقَّاها الجمع على الجمع، فلا يُقبَل فيها قول من يقول: إن بها ألفاظًا تخالف قواعد اللغة، ولا مجال في هذه الحالة لمراعاة الأفصح وتقديمه على الفصيح؛ لأن المقام هنا للرواية، فمتى صحت قُدِّمت على الدراية.

يقول الإمام الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يَلزم قبولها والمصير إليها" (٤).

---

(١) طيبة النشر في القراءات العشر (ص ٢١٢)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (ص75).

(٢) الرَّوْم هو: "تضعيف الصوت بالحركة حتىٰ يذهب معظمها، فيسمع لها صويتٌ خفي يدرك معرفته الأعمىٰ بحاسة سمعه" ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد، للداني (ص ٩٦)، والتيسير في القراءات السبع، له أيضا (ص ٥٨).

(٣) التجريد لبغية المريد في القراءات السبع (ص ٢٤٩)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ص ٢٥٨).

(٤) نقلاً عن النشر في القراءات العشر (١/ ١١).

كما أنَّ قواعد اللغة العربية قامت في الأصل على الاستقراء للغة عن طريق مشافهة الأعراب، وهو ما يُعبِّر عنه النحاة "بالسماع"، ولا أحد يجزم أن السماع قد استوعب من كل الأعراب والبوادي في كل النواحي والأصقاع، وعليه فالاستقراء يَشوبُه النقص حتى يَثْبُت العكس، وما يقرره النحاة من القياس لا يُعتبر دليلاً بذاته مالم يشهد له السماع.

قال سيبويه: "ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه"[(١)].

ويقول أبو أسحاق الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك: " واعلم أنَّ جميع ما استَدَل به الناظم، أو استُدِل له به مبناه على السماع؛ فإنَّ القياس عند أهل اللسان تابعٌ غير متبوع، أي: تابعٌ للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعًا للقياس، فلا يكون القياس حاكمًا على السماع"[(٢)].

كما أن النص القرآني بقراءاته الصحيحة المسنَدة يُعد من أوثق أنواع السماع للشواهد اللغوية والنحوية والصرفية، حتى إن بعض النحاة كابن مالك جعله شاهدًا لكل أبواب اللغة [(٣)]، بخلاف صنيع غيره من النحاة ممن جعل الأشعار مجهولة القائل والمصدر حاكمة على النص القرآني.

عِلمًا أن الرد عن كل ما قيل في مفردات قراءة الإمام حَمْزَة، وما استندت عليه هذه القراءة، قد حوته كتب القراءات وتوجيهها، والتفسير، وغيرها، كما وُجِد من العلماء المعاصرين من جَمَعَ كل ما انتقده النحاة، وغيرهم على قراءة حَمْزَة، ونقل الردود عليها مفصَّلةً على ترتيب السور، وقد أشرتُ إليها في الدراسات السابقة [(٤)]، لمن أراد الوقوف عليها مفصلة.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٠).

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٤٠١).

(٣) ومن العلماء المعاصرين الذي اتبع نهج ابن مالك في ذلك الدكتور/ جميل أحمد ظفر – رحمه الله، وقد ألَّف كتابه الفذَّ (النحو القرآني قواعد وشواهد) تتبع فيه أبواب النحو، وأتي لها بشواهد من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، حيث اعتبر الشواهد القرآنية معينًا لا ينضب، وثروةً لغويةً زاخرةً.

(٤) من هذه الكتب القيمة: (قراءات الإمام حمزة والانتصار لهما) للأستاذ الدكتور/ سامي عبد

الفصل الثاني: دراسة مقارنة لأوجه الأداء المنتقدة على الإمام حَمْزَة.

المبحث الأول: التفريق بين الاختلاف اللفظي، والاختلاف الأدائي في القراءات.

قبل الشروع في صلب هذا الموضوع لابد من توضيح بعض مصطلحات أهل القراءات، حتى يتصور القارئ غير المتخصص حقيقة الخلاف، ومن أهم ما يلزمنا في هذا المبحث هو التفريق بين الاختلاف اللفظي، والاختلاف الأدائي في القراءات.

أما الاختلاف اللفظي: فهو نوعان:

النوع الأول: ما اختلف لفظه ومعناه:

نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ٣٧] برفع ﴿آدَمُ﴾، ونصب ﴿كَلِمَاتٍ﴾ بالكسر، وبنصب ﴿آدَمَ﴾، ورفع ﴿كَلِمَاتٌ﴾ [(١)].

ونحو: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [يونس ٣٠]، بالباء، والتاء ﴿تَبْلُواْ- تَتْلُواْ﴾ [(٢)].

النوع الثاني: ما اختلف لفظه واتفق معناه:

نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾،﴿عَلَيْهُمْ﴾[الفاتحة ٧] بكسر الهاء، أو بضمها [(٣)].

ونحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ﴾، ﴿وَتَحْسِبُهُمْ﴾ [الكهف ١٨] بفتح السين أو بكسرها [(٤)].

وقد ذكر الإمام ابن الجزري أمثلة كثيرة لهذا النوع [(٥)].

الفتاح هلال. ذكر ما انفرد به حمزة من أول القرآن إلىٰ آخره، والمواضع التي وقع فيها التلحين من قراءته إجمالاً، وكتاب: (تأملات في قراءة حمزة الزيات) لوائل الحمدي، فقد وَجَّه قراءة حمزة أصولاً وفرشًا.

(١) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: بِنَصْبِ آدَمَ وَرَفْعِ كَلِمَاتٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ: بِرَفْعِ آدَمَ، وَنَصْبِ كَلِمَاتٍ بِكَسْرِ التَّاءِ؛ لأنه جمع مؤنث سالم (النشر ٢/ ٢١١)، (البدور الزاهرة ص ٣٠)

(٢) قرأ حمزة والكسائي وخلف، ووافقهم الأعمش بتاءين، أي: تطلب وتتبع ما أسلفته من أعمالها، أو المراد: تقرأ كل نفس ما عملته مسطرا، وقرأ الباقون بالتاء من فوق والباء الموحدة، من البلاء، أي: تختبر ما قدمت من عمل فتعاين قبحه وحسنه. (اتحاف فضلاء البشر. ص ٣١٢) مختصرا.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلف عنه بضم ميم الجمع حالة الوصل مع وصلها بواو لفظا، وهذا مذهبهم في كل ميم جمع بشرط أن يكون الحرف الذي بعدها متحركا... وقرأ ورش بصلة ميم الجمع بشرط أن يقع بعدها همزة قطع...، وقرأ حمزة ويعقوب بضم الهاء وصلا ووقفا، والباقون بكسرها. (البدور الزاهرة ص ١٦).

(٤) فتح السين ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر، وكسرها غيرهم. (البدور الزاهرة ص ١٩١).

(٥) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧: ٣٠).

أما الاختلاف الأدائي: فهو ما اتحد لفظه ومعناه، واختلف أداؤه، ويشمل على ما يلي:

أولا- تخفيف الهمز، بأحد خمسة أنواع [(١)]، وهي: (التسهيل، الإبدال، النقل، الإدغام، الحذف).

ثانيا: السكت. ثالثا: الإدغام. رابعا: الإمالة. خامسا: المد.

سادسا: التفخيم والترقيق. سابعا: الاختلاس. ثامنا: الإشمام.

مسألة تواتر الاختلاف الأدائي:

ذكر الإمام ابن الجزري هذا الاختلاف الأدائي فقال: "وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة النطق به: كـالـمَدَّات، وتخفيف الهمزات، والإظهار، والإدغام، والرَّوم، والإشمام، وترقيق الراءات، وتفخيم اللامات، ونحو ذلك مما يُعَبِّر عنه القراء بالأصول، فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ، أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب بقولَه: والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء: كـالـمَد، والإمالة، وتخفيف الهمز، ونحوه، وهو وإن أصاب في تفرقته بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه، فهو واهم في تفرقته بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي، بل هما في نقلهما واحد وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به، أو لا يصح إلا بوجوده، وقد نص على تواتر ذلك كله، أئمة الأصول: كالقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني في كتابه الانتصار وغيره، ولا نعلم أحدًا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك، والله أعلم" [(٢)].

والخلاصة مما سبق: إن الاختلاف اللفظي والأدائي كلاهما يثبت بالتواتر عند جمهور العلماء من القراء، ولا مجال للاجتهاد فيه عندهم، وعليه فإذا صح التواتر للرواية القرآنية فلا وجه لإنكار الاختلاف الأدائي إذا كان القارئ متقنًا لما يؤدي.

---

(١) استفدت جُل هذا التقسيم من الشيخ الفاضل: السيد أحمد بن عبد الرحيم، في كتابه: رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات (ص ٣٧).

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠).

المبحث الثاني: أوجه الأداء المنتقدة على الإمام حمزة، وذكر من شاركه فيها من القراء:

وبعد ما سبق بيانه نأتي لما أنكره بعض العلماء من الاختلاف الأدائي لقراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات، ويمكن حصر أنواع الأداء التي انتقدوها أو كرهوها لقراءة الإمام حَمْزَة في خمسة أمور، وهي: (الإدغام -الإمالة - المد المشبع-تغيير الهمز -السكت).

وإلى مناقشة هذه الأمور الخمسة:

المطلب الأول: (الإدغام).

ينقسم الإدغام إلى قسمين:

أ- الإدغام الكبير: ويشمل من الحروف الحرفين: (المتماثلين، والمتجانسين، والمتقاربين).

ب- الإدغام الصغير : وهو للحرفين المتقاربين، ويشمل: (إدغام ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث، ولام هل وبل، وحروف أخرى قربت مخارجها).

وقد اختص الإمام أبو عمرو البصري بإدغام القسم الأول، واشترك معه الإمام يعقوب الحضرمي. وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي -رحمه الله:

- وَدُونَكَ الِإدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا [(١)].

وقال الإمام ابن الجزري في الدرة:

- لِثَانٍ أَبُو عَمْرٍو وَالاَوَّلِ نَافِعٌ ... وَثَالِثُهُمْ مَعْ أَصْلِهِ قَدْ تَأَصَّلَا [(٢)].

فذكر الناظم -رحمه الله -في هذا البيت اتفاق الثلاثة للثلاثة، أبو جعفر المديني، تابع لنافع المدني في القراءة أصولاً وفرشًا، وكذلك يعقوب تابع لأبي عمرو البصري، وخلف تابع لحَمْزَة الزَّيَّات [(٣)].

أما حَمْزَة الزَّيَّات فلا يُدغِم من هذا القسم إلا مواضع يسيرة، عدَّها

---

(١) نظم الشاطبية، البيت رقم (١١٦).

(٢) نظم الدرة المضية في القراءات الثلاث المتممة للعشر، البيت رقم ٧.

(٣) شرح الدرة للنويري بتصرف للاختصار (ص ١٩٣).

بعضهم خمسة مواضع، وموضعين بِـخُلْفٍ عن خلاد عنه [1].

أما القسم الثاني، في نحو: (ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث، ولام هل وبل) فهو مشارك فيها مع غيره من القراء، ولم ينفرد عنهم بشيء فيها.

والخلاصة في الإدغام:

إنه لا وجه معتبر للإنكار على الإمام حَمْزَة في الإدغام بنوعيه، فضلاً عن إفراده بهذا الإنكار دون أبي عمرو البصري صاحب الإدغام الكبير.

المطلب الثاني: (الإمالة).

قال مكي القيسي: "معنى الإمالة: هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة، واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلاً من ياء، فتميلها لتدل على أصلها، وتكون ألفًا زائدة، تُمال؛ لشبهها بالأصلية؛ ولأنها لا أصل لها في الواو، نحو: (معزي، وقصاري)، وقد تكون أصلها الواو، ولكنها أُميلت؛ لرجوعها إلى الياء في نحو: (أزكى)، والكسرة مقدرة نحو: (خاف) التي توجب الإمالة" [2].

ومن الناحية العملية فإن أكثر ما يُميله حَمْزَة، يشاركه في إمالته الكسائي وخَلَف في اختياره، ويُقلِّلُه نافع من طريق الأزرق عن ورش عنه، والتقليل إمالة صغرى، وما من إمام من القراء إلا يتبع ما ثبت في روايته من الفتح أو الإمالة، ولا يميل أو يفتح من تلقاء نفسه، وكذلك كان حَمْزَة الزَّيَّات، فهو مُتَبِّع للقراءة التي تلقاها، وكم من موضع يُميله غيره ولا يُميله حَمْزَة، ومن أمثلة ذلك:

١- إمالة الألف الواقعة قبل الراء المتطرفة المكسورة، مثل: ﴿النَّهَار- النَّار﴾ أمالها أبو عمرو البصري، ودوري الكسائي فقط.

---

(١) رد الكلام والشبهات عن قراءة من المتواترات (ص ٥٥).

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (١/ ١٠٧).

٢- الألف الواقعة بين رائين، والثانية منهما مكسورة، مثل: ﴿ الْأَبْرَار - الْأَشْرَار﴾ أمالها أبو عمرو البصري، والكسائي، وخلف البزار في اختياره.

٣- الألف الواقعة بعد الراء، مثل: ﴿التَّوْرَاةَ﴾ أمالها أبو عمرو البصري، وابن ذكوان، والكسائي، وخلف البزار في اختياره.

وغير ذلك مما هو معروف عند أهل التخصص.

والخلاصة في الإمالة:

إنه ما من إمام من القراء العشرة إلا رُويت عنه الإمالة عدا ابن كثير وأبي جعفر، والحجة في الفتح أو الإمالة، وغيرها من خلافات الأداء هو النقل ليس إلا.

كما ظهر مما سبق أن قراءة حَمْزَة ليست من القراءات كثيرة الإمالة، مقارنة بغيرها من القراءات المتواترة، كالكسائي، وخلف في اختياره، والتقليل أيضًا نوع من الإمالة، ويقرأ به نافع من طريق الأزرق بكثرة، فلا معنى لإفراد حَمْزَة بانتقادها عليه.

المطلب الثالث: (المد المشبع).

ينقسم المد باعتبار توزيعه على القراء إلى خمسة أقسام:

١. ما اتفقوا على وجوب قصره، وهو المد الطبيعي.
٢. ما اتفقوا على وجوب مده مدًا مشبعًا، وهو المد اللازم بأقسامه الأربعة، وهي:
٣. الكلمي، والحرفي، وكلاهما يشمل: المثقل والمخفف).
٤. ما اتفقوا على جواز قصره، وتوسطه، ومده مدًا مشبعًا، وهو المد العارض للسكون.
٥. ما انفرد به ورش عن نافع من طريق الأزرق، وهو مد البدل، ومد اللين الذي بعده همز.
٦. ما اختلف فيه القراء، وهو نوعان:

أ- المد المتصل، فاختلفوا فيه بين التوسط، والإشباع.

ب- المد المنفصل، فاختلفوا فيه بين القصر، والتوسط، والإشباع.

وسبب الاختلاف في كلا النوعين يرجع إلى مذهب كل إمام من التحقيق للقراءة أو الحدر فيها.

يقول مكي القيسي عن نوع المد المنفصل: "والقراء في إشباع المد وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حَدْرِهم، فليس مد من يَتَمَهْل وَيُرَتِل، كـمَدِ من يَحْدِر ويُسْرِع" [1].

والإمام حَمْزَة كانت قراءته بالتحقيق، لذلك كان يُشبع المد المتصل والمنفصل، على أنه أيضًا لم ينفرد بهذا، بل شاركه ورش عن نافع كما سبق.

يقول الداني: "وأطولهم مدًا في الضربين جميعا: ورش، وحَمْزَة، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر، والكسائي، ودونهما أبو عمرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحَدْر، وبالله التوفيق" [2].

وعليه فلا وجه لذم المد المشبع لحَمْزَة، دون نافع من رواية ورش، وقد أثنى الإمام أحمد على قراءة نافع [3]، وهذا لا شك يشمل نافع براوييه: (قالون، وورش)، ولم نجد مَن ذكر كراهيته لها.

وإن قيل: إن الكراهة كانت للمبالغة في المد، لا أصل المد؟ فالجواب: أنه قد ثبت أن الإمام حَمْزَة كان ينهى طلابه على الزيادة في المد عن الحد المطلوب، ويكره ذلك، يقول ابن الجزري: " أما كراهته الإفراط من ذلك فقد روُّينا عنه من طُرق أنه كان يقول: لمن يُفرط عليه في المد والهمز: "لا تفعل أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو بَرص، وما كان فوق الجُعودة فهو قَطَط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة" [4].

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات (ص ٤٤).

(٢) التيسير في القراءات السبع (ص ٣١).

(٣) المغني لابن قدامة (١/ ٣٥٤).

(٤) غاية النهاية (١/ ٢٩٣).

ونقل السخاوي عن محمد بن الهيثم النخعي، قال: "صليت خلف حَمْزَة، رحمه الله، فكان لا يمد في الصلاة ذلك المد الشديد، ولا يهمز الهمز الشديد" [(١)].

أما حالات تعليم الطلاب، فلها استثناءات يعرفها كل من مارس الإقراء، وفي هذا نُقِل عن حَمْزَة أنه كان يقول: "إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى" [(٢)].

ووقف عليه الثوري- رحمه الله، فقال: يا أبا عمارة ما هذا الهمز، والمد، والقطع الشديد؟ فقال: يا أبا عبد الله هذه رياضة للمتعلم، قال: صدقت" [(٣)].

يقول ابن الجزري: "وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التحقيق والتجويد والمد والتفكيك؛ ليأتي بالقدر الجائز المقصود"، ثم نقل بسنده إلى سُليم قال: سمعت حَمْزَة يقول: "إنما أزيد على الغلام في المد ليأتي بالمعنى" [(٤)].

يقول السخاوي: "وقد عاب قوم قراءة حَمْزَة، رحمه الله، وإنما كان يأخذ المبتدئين بالتأني والترتيل، وينهاهم مع ذلك عن تجاوز الحد" [(٥)].

والخلاصة في المد:

أن الإمام حَمْزَة كانت قراءته بالتحقيق، لذلك كان يُشبع المد المتصل والمنفصل، على أنه أيضًا لم ينفرد بهذا، بل شاركه ورش عن نافع، وعليه فلا وجه لذم المد المشبع لحَمْزَة، دون نافع من رواية ورش، وقد أثنى الإمام أحمد على قراءة نافع، ولم نجد مَن ذكر كراهيته لها.

كما ثبت أن الإمام حَمْزَة كان ينهى طلابه على الزيادة في المد عن الحد المطلوب، ويكره ذلك.

المطلب الرابع: (تغيير الهمز حال الوقوف عليه).

---

(١) جمال القراء (ص ٥٦٩).

(٢) النشر (١/ ٣٢٧).

(٣) جامع البيان للداني (٢/ ٤٨٢) رقم ١٢٩٦، جمال القراء (ص ٥٦٨).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/ ٣٢٧).

(٥) جمال القراء (ص ٥٦٨).

الوقف على الهمز، هو: عدم تحقيق الهمزة حال الوقف عليها، وتغيرها إلى أنواع من التخفيف، نحو:

أ- التسهيل بين بين: ويقصد به اللفظ بالهمزة المفتوحة بينها وبين الألف، والمضمومة بينها وبين الواو، والمكسورة بينها وبين الياء.

ب- الإبدال: وهو إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فما كان قبلها فتح تبدل ألفًا، وما كان قبلها ضم تبدل واوًا، وما كان قبلها كسر تبدل ياءً.

ت- النقل: وهو نقل ما على الهمزة من حركة إلى الحرف الساكن قبلها، ثم حذف الهمزة وإسقاطها.

ث- الحذف: وهو إسقاط الهمزة، وعدم اللفظ بها.

ج- الإدغام: ويكون في الهمزة التي قبها حرف مد، فتبدل حرف مد يجانس ما قبله، ثم يدغم الأول منهما في الثاني.

فهذه أنواع تغيير الهمز عند كل القراء، ويقع التغيير في الهمز المتوسط والمتطرف، سواء كان متحركًا أو ساكنًا، أما الهمز في أول الكلمة فليس فيه إلا التحقيق عند جميع القراء.

موقف الإمام حَمْزَة من الهمز:

لا يُغيِّر حَمْزَة الهمز إلا في حال الوقف عليه فقط، على أنه لم ينفرد بهذا، فقد وافقه في بعض أنواع الوقف هشام بن عمار، وهو الراوي الأول عن الإمام ابن عامر الشامي.

قال أبو عمرو الداني: "اعلم أن حَمْزَة وهشامًا كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفًا في الكلمة بتسهيلها، ويصلان بتحقيقها"- ثم شرع الداني في ذكر أمثلة كثيرة لذلك- ثم قال: "وتَفرَّد حَمْزَة بتسهيل الهمزة المتوسطة" [1].

وقد أفرد الإمام الشاطبي في منظومته بابًا خاصًا بوقف حَمْزَة وهشام

(١) التيسير في القراءات السبع (ص ٣٨، ٣٩).

على الهمز، وذلك لأهميته[١].

كما شاركهما في باب تغيير الهمز وصلاً ووقفًا عدد من القراء مثل: (نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب) كل حسب أصول مذهبه.

يقول ابن الجزري: "لما كان الهمز أثقل الحروف نطقًا وأبعدها مخرجًا؛ تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف: كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام، وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفًا؛ ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم كـابن كثير من رواية فليح، وكنافع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته، ولا سيما رواية العمري، عن أصحابه عنه، فإنه لم يكد يحقق همزة وصلاً، وكابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو، فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى، عن أبي بكر؛ من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود"[٢].

والخلاصة في الهمز:

إن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بتغير الهمز حال الوقف، بل شاركه هشام بن عمار في جُلّ صور الوقف كما تقدم، كما أنه لم يُغير الهمز حال الوصل كما فعله جماعة من القراء، فلو جاز الإنكار عليه في حالة الوقف، لكان من الأحرى الإنكار على غيره من القراء ممن غيَّر الهمز وصلاً ووقفًا، وهم جُل أئمة القراءات، ولا قائل بذلك.

فإن قيل: الإنكار للهمز في قراءة حَمْزَة ليس لأصل تغير الهمز، ولكن للمبالغة فيه؟

فيجاب عنه: بأن حَمْزَة نفسه كان يُنكر المبالغة في الهمز، كما كان ينكر المبالغة في غيره من أنواع الأداء، فقد نقل السخاوي أن رجلاً قال لحَمْزَة: "يا أبا عمارة، رأيت رجلاً من أصحابك في الزيَّاتين همز حتى

(١) متن الشاطبية (ص ١٩ إلى ٢٠).

(٢) النشر (١/ ٤٢٨).

انقطع زره ؟![1] فقال: لم آمرهم بهذا كله"[2].

المطلب الخامس: (السكت).

السكت هو: "وقفه من غير قطع نفس، يريد بها التجويد لا الوقف"[3].

يقول ابن الجزري: "فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا على ساكن، إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن، فينبغي أن تعلم أقسام الساكن؛ ليُعرَف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز، فالساكن الذي يجوز السكت عليه إما أن يكون بعده همزة فيُسكَت عليه؛ لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يُسكَت عليه لمعنى غير ذلك"[4].

غير أن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بالسكت، بل شاركه جماعة من الأئمة والرواة عنهم، يقول ابن الجزري: "فورد السكت على ذلك عن جماعة من أئمة القراء، وجاء من هذه الطرق عن: (حَمْزَة، وابن ذكوان، وحفص، ورويس، وإدريس)، فأما حَمْزَة فهو أكثر القراء به عناية"[5].

وقد ورد السكت وتركه عن كل من تقدم من القراء بما فيهم حَمْزَة.

وأما السكت المذكور لحفص عن عاصم فليس المقصود به السكت الوارد عنه في الكلمات الأربع المذكورة في سور: (الكهف، ويس، والقيامة، والمطففين) وإنما المقصود السكت الموافق لحَمْزَة وغيره، وقد كان هذا النوع مشتهرًا عن حفص عند المتقدمين.

يقول ابن الجزري: "وأما حفص فاختلف أصحاب الأشناني في السكت عن عبيد بن الصباح عنه: فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم السكت، واختلف فيه عنه أصحابه، فروى أبو علي المالكي البغدادي

---

(١) زر: قال ابن فارس: الزَّاءُ وَالرَّاءُ أَصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَىٰ شِدَّةٍ، وَشَذَّ مِنْ ذَلِكَ الزِّرُّ: زِرُّ الْقَمِيصِ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ الزِّرُّ، يُقَالُ إِنَّهُ عَظْمٌ تَحْتَ الْقَلْبِ" (مقاييس اللغة ٣/ ٧). وعليه فالمقصود هنا زِرُّ الْقَمِيصِ. والله أعلم.

(٢) جمال القراء (٢/ ٤٧١).

(٣) الوجيز في شرح قراءات الثمانية (ص ٩٦).

(٤) النشر (١/ ٤١٩).

(٥) النشر (١/ ٤٢٠).

صاحب "الروضة"، عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين غير المد، ولم يذكر خلافا عن الأشناني في ذلك، وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب "التجريد"، عن الفارسي، عن الحمامي عنه السكت على ما كان من كلمتين، ولام التعريف، وشيء، لا غير، وروي عن عبد الباقي، عن أبيه، عن أبي أحمد السامري، عن الأشناني السكت على ذلك، وعلى الممدود يعني المنفصل، فانفرد بالممدود عنه، وليس من طريق الكتاب، والله أعلم" [(١)].

وقد ورد السكت أيضًا في قراءة أبي جعفر المدني، لكل حرف من حروف الهجاء الواردة في فواتح السور، نحو: ﴿الم﴾، ﴿الر﴾.

والخلاصة في السكت:

إن السكت من أنواع الأداء الثابتة عن أئمة القراءات المتواترة، ولم ينفرد به حَمْزَة، إلا أنه كان أشدهم به عناية، وقد ورد عنه أوجه بترك السكت.

ومن جميع ما سبق:

يظهر بوضوح أن الإمام حَمْزَة لم ينفرد بأي نوع من أنواع الأداء عن باقي القراء العشرة، وعلى هذا فإن كانت الكراهة لقراءة حَمْزَة عند بعض العلماء محمولة على الأداء، فيجب أن تشمل جميع القراءات الوارد فيها هذا الأداء.

وإن قيل إن الكراهة ترجع إلى المبالغة في الأداء وليس للأداء نفسه، فيجاب عنه بأن الإمام حَمْزَة قد ثبتت عنه نصوص كثيرة في النهي عن المبالغة في الأداء، فلا يصح إلزامه بأخطاء لم يرتكبها، بل ثبت أنه كان ينكرها، وينهى عنها. والله الموفق.

❁❁❁

(١) النشر (١/ ٤٢٣).

الخاتمة:

أهم النتائج:

تتلخص أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث فيما يأتي:

١- ينقسم العلماء الذين انتقدوا قراءة الإمام حَمْزَة إلى أهل تخصص بالقراءات وغير أهل تخصص إلا أنهم أئمة كبار لهم مشاركة في فنون مختلفة، ويُلتمَس لهم جميعا العذر في نقدهم بجملة من الأعذار منها:

أ- ظنهم أنها قراءة شاذة في فترة لم يكن استقرّ فيها الإجماع على القراءات العشر المتواترة.

ب- إنكارهم محمول على التَّكلف في الأداء المنسوب لهذه القراءة، والذي سمعوه من بعض من لم يتقنها.

ت- إنكارهم محمول على مخالفة القراءة للعرف المتَّبع في البلد أو المصر، مع إذعانهم بصحتها.

ث- مخالفتها لبعض قواعد نحاة البصرة، مع وجود المنافسة بينهم وبين نحاة الكوفة.

٢- جميع الذين تكلموا في قراءة الإمام حَمْزَة الزَّيَّات ليس منهم من قرأ عليه مباشرة، وناقشه فيما أنكر من قراءته، بينما الذين تلقوا القراءة عن الإمام حَمْزَة مباشرة لم ينكروا عليه شيء منها، وهم أئمة كبار، كالثوري، وشعيب بن حرب وغيرهم، مما يدل على أن الخطأ ليس منه.

٣- ثبت من خلال النقل عن الإمام أحمد أنه رجع عن نقده لقراءة الإمام حَمْزَة بعدما تبيَّن له وجه الصواب فيها.

٤- أجمع أهل القراءات على عدِّ قراءة الإمام حَمْزَة من القراءات العشر المتواترة، وأجمع أصحاب المذاهب الأربعة على جواز الصلاة بأي قراءة من القراءات العشر، وعليه فالنقد لقراءة حَمْزَة أصبح خلافًا تاريخيًا وليس واقعيًا.

٥- ما انتقده النحاة على بعض الكلمات الفرشية لقراءة الإمام حَمْزَة له وجه معتبرٌ في اللغة، كما أن حَمْزَة نقلها مسندةً إلى النبي ﷺ، فلا وجه للتشكيك في صحتها، ولا مجال فيها للرأي والقياس.

أهم التوصيات:

١- تعزيز ثقافة الدراسات البينية بين الباحثين في العلوم الشرعية، وذلك في المسائل التي تحتاج أن يجمع فيها الباحث بين مطالعة عدة علوم كالقراءات واللغة والفقه والحديث وعلوم القرآن ونحو ذلك للوصول لتصور كامل للمسألة، ومن ثم يتوصّل للحكم الصحيح عليها.

٢- اهتمام أهل التحقيق لكتب التراث بذكر الراجح من مسائل الخلاف التاريخي، والذي استقرَّ عليه الإجماع، وعنايتهم بذلك في التعليق على الشروح والحواشي لكتب المصادر الأصلية والفرعية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طُبع بإعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: د.محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد الدكن الهند، الأولى (١٣٩٣ هـ).

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت١١١٧٥)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ

٣- أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار، الذين انتشرت قراءتهم في سائر الأقطار، عبد الوهاب بن وهبان المزي الحنفي الحموي (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السَّلوّم، دار ابن حزم – بيروت، الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤- الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات، أمين بن إدريس فلّاته، كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، الأولى، ١٤٣٦هـ.

٥- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزِّرِكلي الدمشقي (١٣٩٦هـ). دار العلم للملايين، الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.

٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المِرداوي الدمشقي الحنبلي (ت٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الثانية - بدون تاريخ نشر.

٧- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

٨- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق د. روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى، ١٤١٣هـ.

٩- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي-عمّان، الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٠- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، سنة النشر ١٤٢٠هـ.

١١- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، بدون تاريخ نشر.

١٢- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة، الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٤- تأملات في قراءة الإمام حَمزَة الزَّيَّات، وائل الحمدي، مكتبة السنة - القاهرة، الأولى، ١٤٣٦ه.

١٥- التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر بن عتيق الإسكندري المعروف بابن الفحام (ت ٥١٦ه)، تحقيق د. محمد عيد محمد عبد الله، دار منذي الزناتي للطبع والنشر- طنطا، الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

١٦- التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار – بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.

١٧- تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر البجَيْرَمِيّ المصري الشافعي (ت١٢٢١ه)، دار الفكر- بيروت، تاريخ النشر: ١٤١٥ه - ١٩٩٥م.

١٨- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ه)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، سنة النشر، ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.

١٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

٢٠- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢ه)، ضبط ومراجعة صدقي جميل العطار، دار الفكر- طبعة أولى، ١٤١٥ه، ١٩٩٥م.

٢١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢٢- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.

٢٣-التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٤- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، جامعة الشارقة – "أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة"، الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٥- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، الثانية، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م

٢٦- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١ه)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٢٧- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ه)، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الأولى، ١٢٧١هـ.

٢٨- جمال القراء وكمال الإقراء، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، (ت ٦٤٣ه)، تحقيق: د. مروان العطيَّة، د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث (دمشق – بيروت)، الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٩- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (ت١٢٣٠ه)، دار الفكر، دون تاريخ نشر.

٣٠- الدرة المضية في القراءات الثلاث المتتمة للعشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى- المدينة المنورة، الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

٣١- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٣٢- رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت ٤٢٨ ه)، تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة -بيروت، الأولى، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م

٣٣-رد الكلام والشبُهات عن قراءة من المتواترات في الرد على الطعن في قراءة الإمام حمزَة الكوفي، السيد بن أحمد عبد الرحيم، بدون دار نشر، بالتعاون مع قسم التوعية الإسلامية بإدارة التعليم بمحافظة بيشة، الأولى، ١٤٢٥ه.

٣٤- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٥- سؤالات ابن الجنيد لأبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة -القاهرة، الأولى، ١٤٢٨ه.

٣٦- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة بالقاهرة، الأولى، ١٤٣١ه.

٣٧-سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي (ت ٧٤٨ه)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الثالثة، ١٤٠٥ه.

٣٨-شرح الدرة المُضية في القراءات الثلاث المروية، أبو القاسم محمد بن محمد النويري (ت ٨٩٧ه)، تحقيق الشيخ/ عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠١١م.

٣٩-الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، بدون تاريخ نشر.

٤٠- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (ت٨٥٧هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد، الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤١- شرح طيبة النشر في القراءات، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت، الثانية، ١٤٢٠هـ.

٤٢- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٣- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت ٢٥٦هـ) تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٤- صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ نشر.

٤٥- طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦ه) تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، سنة نشر ١٩٨٧م.

٤٦- طبقات المفسرين، محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداوودي المالكي (٩٤٥ه)، دار الكتب العلمية- بيروت. راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، الأولى، ١٤٠٣ه.

٤٧- طبقات النحويين واللغويين دراسة تحليلية، بحث محكم منشور بجامعة الأقصى كلية التربية، عام ٢٠٠٠م، تأليف: د/ صادق عبد الله أبو سليمان، د/ عبد الله أحمد إسماعيل، كلاهما أستاذ مشارك بكلية الآداب بجامعة الأزهر – فرع غزة.

٤٨- العلل ومعرفة الرجال (برواية ابنه عبد الله)، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ه)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الثانية، ١٤٢٢هـ.

٤٩- العلل ومعرفة الرجال (برواية المروذي، وصالح بن أحمد، والميموني)، أبو عبد الله أحمد بن حنبل. تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة بالقاهرة، الأولى، ١٤٣٠هـ.

٥٠- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة برجشتراسر، عام، ١٣٥١ه.

٥١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، تحقيق: عبدالعزيز بن بن باز، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية- المدينة المنورة، تاريخ النشر ١٤٢٤ه.

٥٢- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت – لبنان، الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي(ت ١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الأولى، ١٣٥٦هـ.

٥٤- القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية، حمدي سلطان العدوي، دار الصحابة طنطا، الأولى، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.

٥٥- القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية-القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٥٦- القراءات الشاذة: أحكامها وآثارها، بحث محكم د. إدريس حامد محمد، جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، مركز بحوث كلية التربية، رقم (٢٠١)، عام ٢٠٠٣م.

٥٧- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، أحمد بن أبي عمر الأندرابي، تحقيق: د. أحمد نصيف الجنابي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الأولى، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.

٥٨- القراءات المنتقدة على الإمام حَمزَة والرد على منتقدها وبيان وجهها، سالم بن غرم الله الزهراني. بحث منشور في موقع الألوكة، بتاريخ ١٤٣٢/٧/١٧ه.

٥٩- قراءة حَمزَة ورد ما اعتُرِض به عليها، عبد الله بن صالح بن محمد العبيد، دار البشائر الإسلامية – بيروت، الأولى، ١٤٢٧ه.

٦٠- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف -مصر، الثانية، ١٤٠٠هـ.

٦١- كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع للمرداوي، محمد بن مفلح بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٢- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٦٣- كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتى الحنبلى (ت١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت بدون تاريخ نشر.

٦٤- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الثانية ١٤٠١ه.

٦٥- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة "شرح الفاسي على الشاطبية"، جمال الدين محمد بن الحسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ) تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى، ٢٠١١هـ.

٦٦- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى ٢٠٠٢ م.

٦٧- متن الشاطبية المسمى (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، لأبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (٥٩٠)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى- المدينة المنورة، ودار الغوثاني- دمشق للدراسات القرآنية، الرابعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي (حلب)، الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦٩- المجموع شرح المهذب "مع تكملة السبكي والمطيعي"، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر- بيروت، بدون تاريخ نشر.

٧٠- مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم، ابن الملقن سِراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق ودِراسة: جـ ١، ٢: عَبد الله بن حمد اللحيدَان، جـ ٣ - ٧: سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميِّد، دَارُ العَاصِمَة- الرياض، الأولى، ١٤١١هـ.

٧١- مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة-القاهرة، سنة النشر: ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٧٢- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، سنة النشر ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٧٣- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٥٢٤١)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الأولى، ١٤٠١هـ.

٧٤- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى، ١٤١١هـ.

٧٥- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٥٣١١)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٦- معجم الأدباء- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.

٧٧- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب- القاهرة، الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٥٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- بيروت، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٤هـ.

٨٠- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي (ت ٥٢٧٧)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الأولى، ١٤١٠هـ.

٨١- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨٢-المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي(ت٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، بدون تاريخ نشر.

٨٣-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القري-مكة المكرمة، الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٨٤- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، أبو إسحاق، برهان الدين (ت٨٨٤هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض، الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٨٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الأولى، ١٣٨٢هـ.

٨٦- النحو القرآني قواعد وشواهد، جميل أحمد ظفر، المكتبة العصرية-بيروت، الأولى، ١٤٣٣هـ.

٨٧-النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى -تصوير دار الكتاب العلمية-بيروت، بدون تاريخ نشر.

٨٨-الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت، عام، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٨٩-الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع- جدة، الرابعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٩٠- الوجيز في شرح قراءات القرَاَةِ الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الأولى، ٢٠٠٢م.

٩١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، بدون تاريخ نشر.